دور الدين في الضبط الاجتماعي
"مقاربة سوسيولوجية"

الباحث مرزوق العيسي
باحث في علم الاجتماع
أستاذ التعليم العالي محاضر
المغرب

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور الدين في عملية الضبط الاجتماعي، بحيث يشكل أهمية بالغة في ضبط سلوكيات الأفراد، ويعتبر من أهم وأقوى وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، كما يدور حول التعريف بأهم آراء علماء الإنسان وعلماء الاجتماع حول المعتقد الديني من خلال رأي ابن خلدون مرورا بعلماء الاجتماع أمثال أوكيست كونت ودوركايم وكذلك علماء الإنسان مثل مالينوفسكي وراد كليف براون وبروست وروبرتسن سمث وانتهاء بأراء سوركت وماركس وماكس فيبر وغيرهم، ويهتم أيضا بعرض لأهم الوظائف التي يؤديها في المجتمع، والتي تأتي في مقدمتها الضبط الاجتماعي من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي، انطلاقا من القيم والمعايير، ودور الوازع الديني في ضبط الحياة، وإشاعة روح التكامل والتعاضد بين الأفراد، في محاربة الجريمة والفساد والانحلال الأخلاقي إلى غيرها من الوظائف التي تعطي فاعلية مؤثرة في ضبط المجتمع وتماسكه، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، أي أن البحث عبارة عن دراسة نظرية تحليلية للنسق الديني ضمن سياق النسق الكلي وفق تصور وظيفي.

والضبط الاجتماعي كموضوع اجتماعي يعتبر من أقدم الموضوعات تناولا في علم الاجتماع، وأكثرها ترددا حتى اليوم ومن أهم مقومات المجتمع الإنساني، فلا يوجد أي تنظيم اجتماعي دون معايير ضابطة للسلوك الإنساني تحدد الأدوار الاجتماعية والأوامر والنواهي والمسموح والممنوع ضمن قوالب سلوكية أو عادات اجتماعية أو قوانين ومعتقدات دينية، وبذلك يمثل مختلف الوسائل التي يستخدمها المجتمع ويمارسها من أجل التأثير على الأفراد، بغية العمل على المحافظة على قيمه ومواصفاته التي تميزه عن الآخرين.

ويقوم الدين بعدة وظائف في حياة الأفراد واستقرار النظم الاجتماعية، ولذلك اهتم علماء الاجتماع بدراسة وضعه على قمة النظم الاجتماعية، باعتباره نظام اجتماعي يعمل على توجيه سلوك الفرد واندماجه في المجتمع، لكيلا يخرج عن المعايير الاجتماعية، من خلال أسلوب العقاب والثواب، فحياة الجماعة والتنظيم الاجتماعي لا يمكن أن يستقر بفعل قوة القوانين الوضعية فحسب، بل بالأحرى لابد من الردع الروحي الذي يكمن في شخصية الفرد، من هنا يمكننا أن نقول إن الدين له علاقة قوية بالضبط الاجتماعي.

مقدمة

يعد الدين ظاهرة اجتماعية بامتياز، كونه أداة للضبط الاجتماعي، لذلك اعتقد الإنسان أن ظواهر الطبيعة تتحكم بوجوده وتتلاعب بمصيره، إلا أن تلك التصورات كانت بداية المعتقد الديني، ولم يكن ذلك الاعتقاد موجها نحو قوى محددة مشخصة، بل كانت قوى غير معروفة تسمى عالم ما فوق الطبيعة، وفي هذا الصدد بين لومب في كتابه أصل المدنية the origin of civilisation تطور الفكر الروحي بأن المجتمعات البشرية السحيقة افتقرت إلى الأديان، وأنها مع تطورها التاريخي صارت تستوعب الظواهر الروحية والغيبية، وقسم مراحل التطور الديني إلى أولا: مرحلة الجهل الروحي أي غياب العقائد الروحية، وثانيا المرحلة السحرية، وثالثا: مرحلة عبادة المظاهر الطبيعية والطوطمية والحيوانات وغيرها، ورابعا: المرحلة الشامانية التي اتسمت بعبادة المجتمعات السالفة للآلهة مع الاعتقاد بخضوع الإنسان لسيطرتها وعدم خضوعها لسيطرته، وخامسا: المرحلة الوثنية حيث سادت عبادة الأصنام حسب رأي لومب واتسمت بتشبيه المجتمعات القديمة للآلهة والبشر، وسادسا: المرحلة الوجدانية حيث اعتقدت المجتمعات بإله واحد.

بعد أن استقر الإنسان بفضل اكتشاف النار والزراعة وما رافق ذلك من تطور في الفكر البشري، وكذلك تطور الأساليب المتبعة في تفاصيل حياته اليومية، وما رافق ذلك من مشكلات اجتماعية نتيجة لتعقد الحضارة، كل ذلك كان سببا في حدوث الصراع بين البشر، وقد أدى ذلك إلى وقوع الفوضى والإرباك وتفاقم الجرائم، حيث تطلب كل ذلك من الأفراد أن يصلحوا حالهم على مستوى الفرد والمجتمع، فظهر الأنبياء والمصلحون بعد ظهور الأديان السماوية التي تمثلت بالدين اليهودي، ثم المسيحي، وبعد ذلك ظهور الدين الإسلامي، حيث تكلفت هذه الأديان بتعديل مسار البشرية، وإحداث التوازن المطلوب بين مصلحة الإنسان الفرد وبين المصلحة العامة، أي مصلحة المجتمع بشكل عام.

لقد كان الدين العنصر الحضاري الفاعل بين عناصر الحضارة الأخرى في أدائها لمهامها ضمن النسيج الاجتماعي الكلي، ولكن فاعلية النسق الديني ظلت مرهونة بتفسير الجماعات الإنسانية لمعاني قيم كل دين وغاياتها، وكان الاختلاف في التفسير سببا في انقسامها وافتراق الجماعات الإنسانية عن بعضها، وعليه فقد أهمل البحث في الطبيعة في العصور الوسطى تلك العصور التي ساد فيها التدين الأعمى، فلم يفكروا في أنفسهم وعلاقتها بالله، إلا أن عصر النهضة الأوربية تميز بظاهرة كان لها تأثير في توليد نظريات جديدة عن العالم والإنسان، وهي أن المفكرين اتفقوا على الرغم من تباين آرائهم على مناهضة فلسفة العصور الوسطى اللاهوتية التي أعاقت فضول العقل الإنساني إلى معرفة أصول الأشياء ومصادرها وتكوين الطبيعة وقوانينها، وظهر نتيجة هذا الموقف الجديد اتجاه جديد لدراسة الإنسان عرف بالمذهب الإنساني العلمي اقتضى دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر، وقد تبلور هذا الاتجاه (المذهب العلمي) في الدراسات التجريبية والرياضية التي ظهرت في أعمال بعض علماء القرن السابع عشر من أمثال فراستين بيكون ورونيه ديكارت واسحق نيوتن، وغيرهم حيث أصبحت النظرة الجديدة للإنسان على أنه ظاهرة طبيعية ويمكن دراسته من خلال البحث العلمي والمنهج التجريبي ومعرفة القوانين التي تحكم مسيرة التطور الإنساني والتقدم الاجتماعي.

تحديد المفاهيم والمصطلحات:

– الدين Religion

الدين لغة كما جاء في لسان العرب هو الطاعة، ومن الدين جاءت لفضة (ديان) وهي من أسماء الله ومعناها الحاكم القاضي والقهار ويوم الدين هو يوم الجزاء والحكم حاكم ((قاض)) ومجاز يفرض الجزاء في يوم الحساب، والدين بالكسر العاده والشأن ودانه يدينه دينا أذله واستعبده.

أما مفهوم الدين اصطلاحا وهو ما أصلح أهل كل دين عن دينهم ويعتقدونه، ويكون تعريفا واضحا وثابتا بقدر ما تكون هذه الديانة واضحة ومفهومة التي يعبر عنها هذا التعريف، عرف الدين كما ورد في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية للدكتور أحمد زكي بدوي بأنه: مجموعة من المعتقدات تؤمن بها جماعة ما وتكون نظاما متصلا، ويتعلق في الغالب بعالم ما بعد الطبيعة وممارسة شعائر وطقوس مقدسة والاعتقاد في قوة روحية عليا وقد تكون هذه القوة متكررة أو أحادية.

الدين إذن هو نظام اجتماعي يقوم على علاقة الإنسان بكائن أو كائنات أو قوى فوق الطبيعية أو إله أو آلهة يؤمن بها ويعبدها عن طريق وسطاء يعتقد أنهم يمثلونه أو يمثلونهم، ويتجسد الدين بنسق سلوكي وقانون أخلاقي، كما تأخذ العلاقة بين العابد والمعبود شكل نسق اجتماعي مقرر ونمط ثابت، وأن المجتمع يرى هو الدين القويم والسلوك الأمثل.

ويعرف الدين على أنه "نسق من المعتقدات والممارسات المباشرة الموجه نحو اهتمامات المجتمع الأساسية والجوهرية ويعرف أيضا بأنه مجموعة من النظم الصارمة.

وعرفه كانط بأنه الاعتراف بواجباتنا كأوامر إلهية، ومن قبل قال سقراط" الدين تكريم الضمير النقي للعدالة الإلهية.

كما عرفه ماكس ميلر " الدين محاولة تصور ما لا يمكن تصوره والتعبير عما لا يمكن التعبير عنه، والدين كما يزعم ماكيز يفرض قواعد السلوك وبهذه الكيفية يتجه نحو التوحيد بينها وبين قواعد الأخلاق التي لا تخرج عن كونها قواعد سلوكية كذلك.

أما هيجل فيرى بأن الدين معرفة تكتسبها النفس المحددة بجوهرها كروح مطلقة، في حين يرى سبنسر أن الدين هو الإحساس الذي نشعر به حينما نصوغ في بحر الأسرار[1].

الضبط الاجتماعي: social control

يعد موضوع الضبط الاجتماعي من أهم الموضوعات التي تناولها العلماء والمفكرون، واهتم بها علماء التاريخ والتربية والاجتماع وعلم النفس، ولا يزال موضوع الضبط الاجتماعي يعاني كثيرا من الخلط والغموض، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اختلاف العلماء أنفسهم في مسألة تحديدهم لمفهوم الضبط الاجتماعي، وعدم اتفاقهم على تعريف واضح محدد له، وكذلك عدم اتفاقهم على مجالات الضبط الاجتماعي وحدوده بوصفه عملية تنطوي على كثير من المضامين والمفهومات التي تتدخل في تحديد أبعاده ووظائفه بالنظر إلى أسسه ومجالاته النظرية والعملية.

وفي الأصل الفرنسي "للضبط أو التنظيم Régulation Sociale يشير قاموس مصطلحات علم الاجتماع في تعريف للضبط الاجتماعي في البداية بالإشارة أن الكلمة الفرنسية Règle مسطرة أو قاعدة تساعد على تسطير خطوط مستقيمة، ورسم خطوط مستقيمة، ويقصد بها في سياق المنطق الشكلي إجراء تشغيلي يمكننا من الاستدلال على الجمل واشتقاقاتها، ومن

وجهة نظر علم الاجتماع العمل يقصد بها كل ما يضع أو يقنن عددا من الممارسات والتصرفات التي ينبغي علينا الالتزام بها في ظروف معينة اهتماما واقتناعا منا، كما أن الواجبات التي تنفذ والالتزامات التي نحرص على الوفاء بها تضع انتظاما، وتحدد ما ينبغي القيام به دونما استبعاد للاختلافات والمفارقات بين ما يتم إعلانه وما يحدث فعليا، وبالتالي؛ إن الوعي الجمعي وفقا لخطورة الانتهاكات أو الجنح المرتكبة قد يعتبر شبه مجروح ويفرض تعويضا عن الضرر على شكل عقوبة، أو جزاء المظهر المادي للضبط الاجتماعي، كما أن التنظيمات التي نتوصل إليها خاصة كانت أم عامة لا يتم التوافق عليها، وقد يشكك بها بعدة طرق، وكما أكد " جان دانيال رينو،(1989) في كتاب قواعد اللعبة" لا يقتضي فهمها تحليلا عميقا لآليات المراقبة ونماذج الشرعية فحسب، وإنما يقتضي أيضا تحليلا لآثار التجمع وعمليات المعاملات والتكيف"[2].

أ–التعريف اللغوي لمفهوم الضبط الاجتماعي

من الناحية اللغوية: "الضبط: مصدر الفعل الثلاثي (ض، ب، ط،) يضبط ويضبط ضبطا: لزوم الشيء وحبسه الالتزام بالنظام والانضباط، ضبط لسانه حفظه بالحزم حفظا بليغا، وضبط عمله أي أتقنه، وساعته جعلها متطابقة مع الوقت الجاري، وضبط أعصابه كبحها، وضبط البلاد قام بأمرها قياما ليس فيه نقص وجاء في اللغة، ضبط عليه وضبطه يضبط ضبطا، أي لزوم الشيء وحبسه، وقال « الليث » الضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء، وضبط الشيء حفظه بالحزم والرجل ضابط حازم، ورجل ضابط وضبطي أي قوي شديد في التهذيب أي شديد البطش والقوة والجسم"[3] "، الضبط هو المصدر من الفعل ضبط، ويأتي على معان مختلفة: فنقول ضبط لسانه: حفظه بالحزم حفظا بليغا وضبط عمله: أتقنه وأحكمه، ضبط ساعته: طابقها مَعَ الوقت الجاري، ضبط المعلم النص: صححه وشكله بالحركات، ضبطوا اللص: ألقوا عليه القبض"[4].

فالضبط عموما Control، هو "ضبط وتوجيه السلوك من الناحية الإيجابية أو السلبية، أم الضبط الحدودي Boundaary Control فهو عملية ضبط أو التحكم في الانتقال عبر حدود النسق، والضبط الثقافي Cultural Control تغير ثقافي مخطط، الجوانب التي تتضمنها ثقافة معينة وتتيح للمجتمع القيام بوظائفه بطريقة منظمة، من خلال دفع الأفراد والضغط عليهم لتتماشى مع التوقعات الاجتماعية، وتتضمن الثقافة الضابطة كلا من: المعايير والقيم والجزاءات الدينية والبناء الشامل للقانون والعقوبات، أما الضبط غير الرسمي" Informal Social Control" فهو تحكم اجتماعي بواسطة عمليات أو وسائل غير نظامية، والضبط الاجتماعي الداخلي Internal Social Control فهو "المحافظة على الامتثال من خلال استدماج المعايير أو التوحد"[5].

كما يشير المصطلح بشكل أساسي إلى "الوسائل والعمليات التي توجد بها أهداف معينة أن يتحقق وذلك عبر هدفين يتم السعي لتحقيقهما عن طريق الرقابة الاجتماعية هما: الامتثال لمعايير وتوقعات الجماعة من أجل الحفاظ على النظام في المجتمع، هناك عنصر من عناصر التأثير أو الإقناع أو الإكراه في السيطرة، حيث يتم توجيه فرد أو مجموعة للعمل بطريقة معينة، كما يعتبر ضبط النفس من آليات الرقابة الاجتماعية في إنتاج التوافق الاجتماعي، على اعتبار أن الضبط الاجتماعي ينشأ عن طريق غرس شعور الرقابة الداخلية في الفرد"[6].

ب–التعريف الاصطلاحي لمفهوم الضبط الاجتماعي

اختلفت نظرة علماء التربية والاجتماع حول تعريف الضبط الاجتماعي، فمنهم من تناوله كتخطيط اجتماعي، ومنهم من تناوله كوسيلة للتوافق الاجتماعي، ومنهم من اعتبره عاملا مؤثرا في السلوك، ومن هنا نرى أنه من المناسب أن نستعرض مجموعة من آراء علماء الغرب والشرق في تعريف الضبط الاجتماعي.

يعرفه بوتومور بأنه "مجموعة من القيم والمعايير التي من خلالها يمكن تصنيف التوترات والصراعات، التي تنشأ بين الأفراد حتى يمكن تحقيق التماسك بين الجماعات وتسهيل إجراءات التواصل بينهما"[7].

وقد عرف عالم الاجتماع جورج هربرت ميد (1934)، "مفهوم الضبط الاجتماعي في سياق نظريته للذات والمجتمع، يتشكل الأساس النظري لنموذج الذات لترسيخ التراضي بين الفرد والمجتمع، على أساس هذا التراضي يتم تعديل سلوك الأفراد، يستخدم الضبط الاجتماعي على وجه التحديد لاندماج الفرد والمجتمع في إطار فكرته للذات كشكل من أشكال النقد الذاتي أو التصحيح الذاتي، يكون الضبط الاجتماعي فعال إذا كانت الذات تراعي دور وتوقعات ومشاعر الآخرين ككل، والفكرة الأساسية لدى عالم الاجتماع ميد بأن النقد الذاتي هو أساس الضبط الاجتماعي"[8].

ويرى روس بأن الضبط الاجتماعي هو "سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة لها قوة دفاعية لا يستهان بها في إحداث الاستقرار في المجتمعات، في حين يبدو الضبط الاجتماعي لدى كوسون موريس بأنه مجموع الوسائل المستخدمة من قبل الأفراد من أجل منع ظاهرة سلبية (الجريمة)، أو الحد منها، ويمارس الضبط في نظره حين يخرق، أو ينتهك قانون ما أو حق أحد الأفراد، آنذاك تشكل ما سماه مقاومة اجتماعية خالصة وظيفتها"[9].

ج–التعريف الاجتماعي لمفهوم الضبط الاجتماعي

ويعرف دوركايم Emile Durkheim الضبط الاجتماعي بأنه:" عامل يتدخل في سلوك الإنسان يعتبر عاملا ضابطا، وليس عاملا ذاتيا أو جبريا، ومعنى ذلك أن الضبط لا يتعلق بالفرد ذاته، فالفرد لا يفرض على نفسه أشياء معينة، وليس مفروضا عليه من الخارج، وإنما هو جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل"[10].

ويرى العلامة "ابن خلدون" أن الضبط الاجتماعي ظاهرة ملزمة بالنسبة للمجتمع، وينظر إليه نظرة نفسية، فهو يراه لزاما للحياة وهو نتاج للطبيعة الإنسانية التي هي بحاجة إلى من يضبط سلوكها، ويشير إلى أن ضبط النفس إما أن يكون خارجيا يتحقق عن طريق القانون، وإما داخليا يتحقق عن طريق الدين والشريعة، وإما أن يكون ضبطا اختياريا يأتي عن طريق الضمير"[11] .

كما أشار في كتابه "المقدمة" أن الاجتماع البشري ضروري ولا يدلهم في الاجتماع من وازع وحاكم يرجعون إليه، فهم إما أن يستندوا إلى شرع منزل من عند الله بموجب انقيادهم إليه، أو إلى سياسة عقلية توجب انقيادهم إليها"[12].

ويقرر كارل ماركس أن "السلوك الاجتماعي للإنسان يتعرض للضبط، وليس مقصورا على الأنشطة الإنتاجية حيث إن الهدف من الضبط الاجتماعي هو الحفاظ على كيان النسق الاجتماعي وتدعيم تطوره ومنحه التحرر من تأثير العوامل التلقائية.

ويذكر سليم أن الضبط الاجتماعي هو:" مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية المنظمة للسلوك الإنساني والتي تضبط سلوك الفرد من خلال مجموعة القواعد الدينية والقانونية والقواعد المتوارثة الأخرى، من عادات وتقاليد وأعراف سائدة في المجتمع والتي تحدد أنماط السلوك المقبول وغير المقبول اجتماعيا"[13].

يرى (جوزيف روسيك، 1947، J. Roucek) الضبط الاجتماعي باعتباره " مفهوما شاملا يتضمن تلك العمليات المخططة التي تعمل على تعليم الأفراد الامتثال لممارسات وقيم حياة الجماعات، وعلى هذا فإن الضبط الاجتماعي يشير إلى آليات هادفة تستخدم لتنظيم تصرف الناس الذين ينظر إليهم من قبل الآخرين باعتبارهم جانحين، أو مثيري القلق، أو السلوك الإجرامي، ولإنجاز الضبط بصورة متنوعة يجب أن يتضمن صيغا من العقاب، التعاملات"[14].

د–التعريف السيكولوجي للضبط الاجتماعي

إن الضبط الاجتماعي عند لوملي" Lumley" " يتمثل في مجموعة الحيل النفسية التي تستهدف الضبط السيكولوجي، ويمكن وصفه بأنه منهج رمزي إنساني في مقابل استخدام منهج القوة الفيزيقية، وهذه الرموز الإنسانية قادرة على إبراز المشاعر وخلق الاتجاهات وتوصيل الأفكار ودفع النشاط لدى الآخرين، وعليه يتحدد مفهوم الضبط الاجتماعي عند لوملي في الميكانزمات الرمزية التي طورها الجنس البشري سواء كانت بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، لإحداث الضغط السيكولوجي دون اللجوء إلى العقاب الفيزيقي، والذي تتم أحيانا ممارسته لمنع أي انحراف أو خروج على النماذج السلوكية التي تقرها الجماعة التي ينتمي إليها الفرد.

أما برنارد فيرى أن الجانب الأكبر من الضبط الاجتماعي يندرج تحت موضوع علم النفس الاجتماعي، وقد عرف الضبط بأنه العملية التي عن طريقها تمارس المنبهات وظائفها على شخص معين أو مجموعة أشخاص، ثم تؤدي إلى استجابات تسهم في مواقف التكيف، ولذلك فإن الضبط عنده عبارة عن منبه يؤدي إلى استجابة لدى الشخص أو الجماعة، وهي تساعد بدورها على إحداث عمليات التكيف والتوافق"[15].

في حين يعرف جورج هربرت (G.herbart)، "الضبط الاجتماعي على أساس بناء الذات، التي يستند عليها، وعلى درجة تقبل الفرد للاتجاهات السائدة في المجتمع، ومدى مشاركته للأنشطة الاجتماعية في الجماعة، والذات (self) هي جانب الشخصية التي يتكون من مفهوم الفرد عن نفسه، وما يعبر عن طريقة إدراك الفرد لنفسه، نتيجة ومحصلة تجاربه وخبراته مع الآخرين، ولطريقة تصرفهم نحوه، وللانطباع الذي يدركه من نظرتهم إليه، وتتطور الذات وتنمو عبر عملية التنشئة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي"[16].

ويعتبر "رايت ميلز" في مؤلفه (الخيال العلمي الاجتماعي)، التغير الاجتماعي" بأنه ذلك التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن"[17].

و–التعريف الإجرائي لمفهوم الضبط الاجتماعي

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الضبط الاجتماعي إجرائيا بأنه عملية اجتماعية تعمل على ضبط الأفراد من خلال مجموعة من الضوابط الدينية والتي تتجلى أساسا في الممارسات الدينية عند الشباب.

الدراسات السابقة

دراسة سلوى سليم 1985 بعنوان " الإسلام والضبط الاجتماعي دراسة ميدانية". رسالة دكتوراه منشورة، قدمت هذه الدراسة إلى كلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر، وهدفت إلى دراسة الدين كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي إلى البيئات الريفية والحضرية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يتناسب مع الهدف الذي حددته، كما استخدمت المنهج

المقارن بهدف عقد مقارنة إحصائية متبوعة بتفسير اجتماعي كما تكشف عن نتائج الدراسة من فروع بين المجتمعين الريفي والحضري، وكذلك استخدمت من الأدوات الملاحظة والمقابلة والاستبيان وتوصلت إلى نتائج من أهمها:

– أن لكل أسرة نظمها التربوية التي تشير في ظلها لتربية وتنشئة أبنائها وتتأثر هذه النظم بصفة عامة بالبيئة الطبيعية للأسرة وبنائها وأنماطها الثقافية والحضارية.

– اختلاف درجة الفهم لقواعد الشريعة الإسلامية بين مجتمعات البحث كان له تأثير على نظرتهم إلى الشكل الظاهري للتدين.

– لا يزال الضبط الديني والأخلاقي قويا في المجتمع الريفي والأحياء الشعبية حتى لو تعارض مع بعض المصالح المادية.

– تهتم المجتمعات الحضرية بالقواعد القانونية باعتبارها أداة تنظيمية ضابطة للسلوك الاجتماعي على عكس المجتمعات الريفية التي لا تهتم كثيرا بالقانون

– تمسك الأفراد بقواعد الشريعة الإسلامية يجعلهم أكثر انضباطا واحتراما لمواعيد العمل وأداء واجباتهم.

– التنشئة الاجتماعية الدينية لها تأثيرها المباشر على سلوك الأفراد في معظم حياتهم[18].

أطروحة دكتوراه بعنوان الدين والضبط الاجتماعي، إعداد محمد بن عبد الله الزامل، كلية التربية، قسم التربية، السنة الجامعية، 2004/2003.

أشار الباحث إلى أن المجتمع الإسلامي يعيش تغيرا سريعا، حمل في طياته أصنافا من المتناقضات والمغريات، ضعفت بموجبها الهوية وزادت الغربة، وكان لابد من تفعيل خطوط الدفاع لتحصين المجتمع من التصدع والانهيار.

ثم أشار إلى أن خطوط الدفاع تتمثل في أشكال متعددة من الضبط الاجتماعي، الرسمية (كالقانون، السلطة، اللوائح التنظيمية)، وغير الرسمية، (كالدين، الأعراف والتقاليد، الرأي العام وغيرها). لكن الباحث ركز على الدين الذي يظهر أثره على سلوك الفرد (بأقواله وأفعاله) وعلى سيطرته على أهوائه وغرائزه.

وبين أنه ما دام الدين كأحد أشكال الضبط الاجتماعي، يحقق لنا وبفاعلية هذا الأثر، كان لزاما أن يمنح حقه من البحث والاهتمام.

اشتملت الدراسة على مبحثين: الدين والضبط الاجتماعي والإسلام، وصور الضبط الاجتماعي، فقدم في الأول خمسة عناصر (الدين وظيفته الضبط الاجتماعي الوازع الديني ودوره في تحقيق الضبط الاجتماعي الدين وآليات الضبط الداخلي والخارجي، الدين كوسيلة للضبط الاجتماعي في الرؤية الغربية، الدين ونظريات الضبط الاجتماعي)، واشتمل الثاني على (أركان الإسلام، الضروريات الخمس وتشريع الحدود، مصادر التشريع الإسلامي.

اعتمدت المنهجية المتبعة في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الأدبيات المتاحة، من أجل تحديد الأثر الفاعل للدين وأهميته في ضبط المجتمع وبالتالي استقراره وتقدمه، وكانت أهم النتائج المستخلصة من الدراسة على النحو التالي:

– الدين منهج لازم للحياة، ولا يمكن تخيل مجتمع بلا دين سواء كان حقا أم باطلا وأنه مصدر من مصادر تطور الحضارة الإنسانية.

– للدين رؤية عصرية في التعامل مع المتغيرات، فهو يحمل في مصادره اشكالا لألوان الضبط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، فالإسلام يحوي مصادر غير الرسمية (الكتاب والسنة النبوية في بعض مدلولاتها، الأعراف) وبالضبط الرسمي (الكتاب والسنة النبوية في بعض مدلولاتها، الاجتهاد، الاجماع، المصالح المرسلة)

– الدين بكافة صوره ومراحله هو في أصله يحمل معاني الخير والصلاح للمجتمعات، وما يقره من ضوابط متوافقة وطبيعة المجتمع البشري، بعيدة عن سلطة القهر والجبروت، لأنها مناهج ربانية أنزلها الخالق سبحانه وتعالى وهو أعلم بخصائص النفوس وطبائعها.

– الدين ضرورة اجتماعية يحقق الضبط بين أفراد المجتمع مهما كان منهج ذلك الدين (صحيحا أو باطلا) من خلال تلك القوة القوية التي يحملها الفرد في داخله ويظهر أثرها على سلوكه وعلى التزامه لتكون سيطرة الفرد على أهوائه وغرائزه وبذلك يتحقق الضبط الذاتي للفرد، التخلي عن الدين واتباع هوى الشيطان، يحل بالمجتمع البلاء والفساد والانحراف وثلة من الأمراض تفتك بالأمة.

يتفق العديد من علماء الاجتماع على أهمية الدين كمصدر للضبط الاجتماعي سواء علماء مسلمين، أو علماء غربيين، وهذا الاتفاق يشعر بأهمية الدين كمصدر هام من مصادر الضبط داخل المجتمع[19].

الخلفية التاريخية لمفهوم الضبط الاجتماعي

يمثل مفهوم "الضبط الاجتماعي كحقل معرفي– فكري، مفهوما محوريا في تحليل التنظيم الاجتماعي وتطور المجتمع الصناعي، ويعد الضبط كمفتاح تحليلي عند علماء الاجتماع في تحليلهم لأنشطة وفعاليات التنظيمات الاجتماعية الرسمية والعرفية، وبالآن معا استخدمت في تفسير كيفية تطور المجتمع الزراعي إلى الحضري، ومن ثم إلى الصناعي من خلال تغير وسائله الضبطية، من العرفية إلى الوضعية، أو من الشفوية إلى المكتوبة، أو من الموروثة إلى المكتسبة، بشيء من التأصيل، لا مندوحة من القول بأن مصطلح الضبط الاجتماعي تعامل في ذلك الوقت مع الوجه العام للمجتمع، أو الرؤية الشاملة والبعيدة، يكون هذا المصطلح قد قدم خدمة قاعدية مثمرة لفهم النظام الاجتماعي في تنسيق سلوكيات الأفراد، هذا من جانب، ومن جانب آخر، أضحى المصطلح المحوري يمثل حلقة وصل رابطة بين التحليل الاجتماعي للقيم الإنسانية والاتجاه الفلسفي المستخدم من قبل رواد علم الاجتماع في بداية القرن العشرين الذي كان مركز اهتمامهم منصبا في ذلك الوقت على موضوع التقدم الاجتماعي، واختزال التفسير اللاعقلاني للسلوك الاجتماعي، حينها اتخذ مفهوم الضبط الاجتماعي اتجاها مفسرا لقدرة المجتمع من التنظيم استنادا إلى المبادئ والقيم المرغوب بها"[20].

لقد حظيت فكرة الضبط الاجتماعي باهتمام العلماء والباحثين في حقل العلوم الاجتماعية والتي لم تقف على معنى أو مفهوم واحد، وترجع الصعوبة في ذلك إلى تعدد نطاق ومجال استخدامه من جهة، ولكونه يعتبر محورا مشتركا في العديد من مجالات علم الاجتماع، مثل علم الاجتماع التربوي، وعلم الاجتماع الجنائي، وعلم الاجتماع القانوني، والانحراف الاجتماعي، ويذهب ابن خلدون إلى أن "الضبط الاجتماعي لازم للحياة الاجتماعية، وأنه في نفس الوقت ناجم عن خاصية طبيعية في الإنسان، وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع، وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه، ولعل هناك من يعتبر فكرة الضبط الاجتماعي فكرة قديمة تم تداولها في كثير من المؤلفات، ولو بمسميات مختلفة، مثل الأخلاق والعرف والدين والقانون، كما أن هناك من استعمل الضبط كمضمون وليس كمصطلح، مثل ما نحا إليه فوستيل دي كولانج في كتابه – المدينة العتيقة – وما أقدم عليه مونتسكيو في كتابه – روح القوانين–

إن التفكير في مسألة الضبط الاجتماعي، ودور النظم والجماعات بوصفها ظواهر لسلوك الأفراد قديم قدم المجتمع الإنساني نفسه، ولو أنه لم يكن واضحا ومحددا.

وتعد فكرة القانون الطبيعي أول فكرة منظمة ظهرت في الفكر الاجتماعي والسياسي والقانوني، فضلا عن أثرها الواضح في دراسات الضبط ونظرياته، وقد عاصرتها وتطورت معها فكرة أخرى هي فكرة القانون الوضعي.

وفي بدايات القرن العشرين بدأت الدراسات تتناول هذه الضوابط، لما لها من أثر فاعل في انضباط المجتمعات خصوصا في تلك المرحلة التقليدية والمحافظة التي كانت تعيشها تلك المجتمعات، ونظرا للتأثير الزماني وتطور المجتمعات، ودخول عوامل مختلفة وظروف محيطة بالأفراد، إضافة إلى التقدم التكنولوجي الهائل، وانتشار وسائل الاتصال الحديثة، وانتشار الفقر وبالتالي ارتفاع نسب الجريمة والانحراف، كل ذلك أدى إلى تراجع دور البيئة الاجتماعية في الضبط الاجتماعي، وحراسة القيم، فبدأت الاختراقات المتكررة لهذه الضوابط الاجتماعية المتمثلة بالتعاليم الدينية والأعراف والتقاليد والقيم وصولا إلى القانون، والتي هي بمثابة محددات للسلوك لدى الجماعة"[21].

وقد اهتم أوجست كونت بدراسة موضوعات "الضبط الاجتماعي، حيث انتبه إلى أهمية العقيدة والمعرفة والأخلاق والقيم في بناء واستقرار النظام الاجتماعي، وهناك من يرى أن هربرت سبنسر أول من استخدم مفهوم الضبط الاجتماعي في كتابه. "مبادئ علم الاجتماع " عام 1839، ولكنه لم يعطي للمفهوم أي دلالة خاصة، كما أن مدرسة شيكاغو أسهمت في إثراء مواضيع ومفاهيم الضبط الاجتماعي وإعطاء مفاهيم ذات دلالة بالمصطلح من خلال كتابات روبرت بارك، وأرنست بيرجس، حيث قدموا صورة واضحة ومتطورة للضبط الاجتماعي، من خلال دراستهما للمشكلات الاجتماعية باعتبارها، نتاجا للخلل الذي يعتري آلية الضبط الاجتماعي"[22].

يعتبر "مفهوم "الضبط" في مضمونه أو معناه الشامل قديما قدم الدراسات الاجتماعية والسياسية، فقد تحدث مثلا أفلاطون (428- 348 ق م) عن مبادئ عامة تحكم جمهوريته وعن وجوب إيجاد مؤسسات تضمن تطبيق هذه المبادئ على رأسها الجيش، وتناول أرسطو (384 - 322 ق م) العلاقة الموجودة بين الحاكم والمحكوم، من خلال مؤسسات الضبط في كتابه الضخم " السياسة" واضعا من القوة الدعامة الأساسية لكل المجتمعات مهما كانت بساطتها أو تعقدها، وذلك من أجل تقويم الطبيعة الإنسانية، وضمان مصالح العامة، كما تميزت الحضارة الرومانية بطابعها التنظيمي والإداري والقانوني الذي يعكس بحدة هذا المفهوم، وتناوله ابن خلدون (1332- 1406 م) في مقدمته حين أشار، إلى ضرورة وجود وازع يدفع البشر عن بعضهم البعض، ويضبط انحرافاتهم وظلم الأفراد، حيث قال أن العمران البشري لابد له من سياسة ينظم بها أمره، ثم عالجت فلسفة الأنوار تحت أشكال متعددة تعكسها الإشكالية الفلسفية الأساسية القائمة بين توماس هوبز(tomas hobbes 1588- 1679) وجان جاك روسو(Jean Jacques Rousseau 1712-1778) حيث يرى الأول ضرورة قهر المجتمع للإنسان نظرا لطبيعته الشريرة، أما الثاني فيرى الإنسان باعتباره خيرا استطاع الوصول إلى "عقد اجتماعي" يخضع له بمحض إرادته، ولكن المجتمع أفسده " لذلك وجب إخضاعه وضبطه".

لقد خلفت هذه الإشكالية بمختلف توجهاتها بقايا واضحة لدى علماء الاجتماع الأوائل، فقد اهتم أوغيست كونت Auguste Conte (1798- 1857م)، وبشدة كما يقول غيرفيتش Gurvitch، بموضوع "النظام" والدور الذي يلعبه، باعتباره شرطا للمظاهر الواقعية للدين والأخلاق والمعرفة، وبذلك نرى أنه تناول بعض المشاكل المتعلقة بالضبط الاجتماعي"[23].

إلا أنه قد برز هذا المفهوم مع روس الذي كان متأثرا بشكل كبير بكتابات جبرئيل تارد عالم نفس اجتماعي قديم، الذي لم يؤكد على "موضوع الضبط الاجتماعي، إلا أنه قدم عرضا تحليليا واسعا للعمليات المركبة التي تتطلب وتستدعي تشكيلات اجتماعية قائمة على التفاعل والإقناع الجماهيري، إذ كان تارد مولعا بآليات تتطلب تفعيل تأثير القيادة وشرعيتها، وذلك بسبب دورها الهام

في تنظيم التغير الاجتماعي، إلا أن روس أوضح فكرة الضبط الاجتماعي التي كانت مستخدمة في أدبيات علم الاجتماع في بداية نشوئه، على أنها تمثل مفتاحا لفتح العديد من الأبواب، وكانت أيضا تمثل جسرا موصلا بين المؤسسات الاجتماعية، في شرح كيف يستطيع الأفراد أن يعيشوا متقاربين بعضهم من البعض، واشتراكهم في أهداف واحدة، إن لم تكن متشابهة مما تجعلهم على درجة معينة من الانسجام والتناغم، مكونين بذلك تشكيلات جماعاتية ومنظماتية واتحادية، من هذا المنطلق ارتأى دلف روس إلى تناول موضوع الظروف الاجتماعية ومالها من قوة وتأثير على جعل الأفراد متناسقين ومنسجمين في تجمعاتهم على الرغم من درايته الكاملة بوجود آليات قسرية وإلزامية، تستخدمها المؤسسات الصناعية في المجتمع الصناعي....

إلا أنه يعترف بأثر وفعالية الضوابط القسرية، والإلزامية الرسمية، إذ يقول إنه بالإضافة إلى ذلك، هناك ضوابط عرفية تسبق القسرية تتأتى من اقتناع الأفراد بوضع ضوابط تتحكم في سلوكهم وتجمعهم على شكل جماعات ومنظمات، وهي أقوى تأثيرا من الضوابط الإلزامية، لأنها صادرة من خلال تفاعلهم المباشر الذي يحصل بينهم، لموضوع الضبط الاجتماعي وهما:

جارلس هرتون كولي، ووليام إسحاق توماس، كان الأول أفضل وأدق في تناوله لهذا الموضوع من روس (Morris, janowitz, 1980)، لأنه غاص في أعماق الفرد، فدخل إلى نفسه عندما يتفاعل مع الآخر، وكيف ينضبط عبر عملية التفاعل التقابلي – وجها لوجه–مع الآخر والآخرين، نقول لم ينطلق كولي من معايير ومبادئ وقيم الجماعة الاجتماعية، بل من النفس الفردية، وكيف تتأثر بتفاعلها مع الآخر لكي تضع قيود ومعايير لضبطها"[24]. ثم مع بداية ظهور في الولايات المتحدة الأمريكية برز معه اسمان لامعان في تناولهما.

يمكن تتبع أصول فكرة الضبط الاجتماعي لدى العلامة العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي، (1332 / 1406) باعتباره أول رائد اجتماعي نوه بأهمية الضبط وضرورته للعمران البشري، وعلى الرغم من أنه لم يستخدم المصطلح صراحة، إلا أنه قرر في مقدمته أن العمران البشرى لابد له من سياسة ينتظم بها أمره، وأنه لا يتأتى ذلك إلا إذا وُجد وازع يدفع البشر بعضهم عن بعض، لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، وربما كان إميل دوركايم "Durkheim" من أبرز علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر اهتماما بقضية الضبط الاجتماعي، فلقد اعتبر أن الضمير الجمعي يلعب دوراً هاما في تحقيق التضامن الاجتماعي، حيث يضطر الأفراد إلى الامتثال للقواعد والتصورات العامة لأنها تملك في ذاتها عناصر قوتها. ويعتبر الضمير الجمعي في نظره هو الذي يحمي الأفراد من الانحراف، وهو الذي يجبرهم بالتالي على اتباع القواعد الاجتماعية، ويذهب إلى أن هناك أنماطاً من السلوك، لابد أن يلتزم الأفراد بإنجازها من قبل المجتمع، هذه الأنماط يخلقها الأفراد، ولكنها تشكل جزءاً من نسق الواجبات الأخلاقية الذي يوجد في إطاره الفرد مع الآخرين، وقد يخرج الفرد على هذه الالتزامات، إلا أنه يواجه حتماً بمقاومتها " حين يتمكن من تجاوزها تشعره بقوتها الملزمة عن طريق المقاومة التي تبرزها "، ويتضح ذلك في حالة الالتزامات الشرعية التي تُدعم بشكل كامل بنسق من الوسائل القهرية مثل الشرطة، والمحاكم، هذا بالإضافة إلى أن هناك كثيراً من الجزاءات الأخرى التي تعيد تأكيد الخضوع للالتزامات غير القانونية.

ويعتبر الضبط الاجتماعي وسيلة تُفرض عن طريقها القيود المنظمة والمتسقة نسبياً على السلوك الفردي، بهدف التوصل إلى مسايرة الفعل للتقاليد، وأنماط السلوك ذات الأهمية في أداء المجتمع أو الجماعة لوظيفتها على نحو مستقر، ولذلك تعتمد الصورة الأساسية للضبط الاجتماعي على موافقة الفرد، أو تأييده لمستويات السلوك التي حددتها المعايير الاجتماعية وتوقعات الدور بوصفها صائبة ملائمة.

ويعتبر الضبط الاجتماعي وفقاً لما ذهب إليه "بارك ، وبيرجس، " هو الأساس لحل كافة مشكلات المجتمع، حيث إنه في معناه العام يشمل كافة المظاهر التي يمارسها المجتمع للسيطرة على سلوك أفراده، وكافة الإجراءات التي يتم بمقتضاها استقرار المجتمع وتماسكه وبقائه، وبهذا المعنى يعتبر الضبط الاجتماعي ضروري من الناحيتين البنائية والوظيفية، فمن الناحية البنائية يؤدي الضبط الاجتماعي إلى تماسك وحدات البناء الاجتماعي، عن طريق التنظيم الذي يحكمه الضبط الاجتماعي، وبفضل الحدود والقواعد التي يرسمها وينظمها، ولا يمكن تعديها والخروج عليها، مما يمنع الاصطدامات التي تفقد عملية التنظيم الاجتماعي قوته وتماسكه"[25].

اختلفت أفكار العلماء والباحثين حول مفهوم الضبط الاجتماعي وما ينطوي عليه، وتعددت تعريفاتهم لمصطلح الضبط الاجتماعي، وتبعاً لذلك ظهرت عدة نظريات في مجال الضبط الاجتماعي، كل نظرية تفسر وجهة نظر صاحبها وفكرته عن الضبط الاجتماعي، وفيما يلي عرض موجز لأهم نظريات الضبط الاجتماعي الغربية القديمة والحديثة.

الدين ونظريات الضبط الاجتماعي

1. نظرية الضوابط التلقائية: سمنر (sumner)

تنصب الفكرة الأساسية " لسيمنر" على الصفة الرئيسة للواقع الاجتماعي، تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي، وهي ليست من خلق الإرادة الإنسانية، فهو يقول في كتابه "الطرائق الشعبية": إن الطرائق الشعبية، عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، وطالما أنها محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي، وبالتالي تصبح ضرورية لنجاح الأجيال المتعاقبة فالأعراف عند "سمنر" لها أهمية بالغة، فهي التي تحكم النظم والقوانين، وهو يرى أنه لا يوجد حد فاصل بين الأعراف والقوانين، والفرق بينهما يكمن في الجزاءات، حيث أن الجزاءات القانونية أكثر عقلانية وتنظيما من الجزاءات العرفية[26] .

يؤكد في هذا السياق وليام سمنر وهو عالم اجتماع أمريكي في كتابه العادات الشعبية، أن "الأعراف والعادات الشعبية هي التي تنظم السلوك، فهي ضوابط يستخدمها الأفراد دون وعي منهم، ونلاحظ أن الفكرة الأساسية تنصب على العادات الشعبية التي تعتبر من وجهة نظره الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي التي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي، كما أكد سمنر على دور الدين والرأي العام في تحقيق الأفراد للامتثال لتلك الطرق، فقد أدرك سمنر أنه في أغلب الجماعات المتأخرة هناك عقيدة دينية بدائية تنبث في عقول الأفراد، لتكسب الطرق الشعبية القداسة، وتلزمهم باحترامها، لأن الفرد يتعرض للجزاءات الدينية والدنيوية، عند خروجه عليها، كما أنه يتعرض إلى عقوبات الرأي الجمعي التي تندرج من التحقير الاجتماعي كالاستهجان والسخط والسخرية، إلى النبذ والاحتقار والإغفال، وإلى إجراءات أخرى قاسية.

يعني سمنر بالضبط الاجتماعي امتثال الأفراد في سلوكياتهم الفردية، والاجتماعية لمقتضيات الموروثات الشعبية، من عادات وتقاليد وأعراف، الأمر الذي يؤول إلى التجانس في سلوكياتهم وتفاعلاتهم مع بعضهم البعض، عبر الأجيال المتعاقبة في المجتمع، ذات الطابع التلقائي، أما العوامل التي يتشكل في ضوئها الضبط الاجتماعي، فتتحدد عند سمنر في التنشئة الاجتماعية والدين والرأي العام والتقليد والمحاكاة وكبار السن"[27].

2. نظرية الضبط الذاتي: كولي (Cooley)

يرى تشالز هولتوس كولي عالم اجتماع أن "المجتمع، يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرموز والأنماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل، فهو يرى أن الضبط الاجتماعي هو تلك العملية المستمرة، التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع، أي أنه ضبط يقوم به المجتمع، وهذا الأخير هو الذي يضبط وهو الذي ينضبط في نفس الوقت، وبناء عليه، فإن الأفراد ليسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي"[28].

ويرى" كولي أن الذات متميزة عن الآخرين، وأنه يجب التناغم بين الشعور الذاتي والشعور الاجتماعي، وجعلهما مناسبين جنبا إلى جنب، بما أن الشعور بالذات والشعور الاجتماعي وجهان لنفس الظاهرة، فإن الحرية الشخصية هي مرتبطة بالعلاقات التي يتألف منها المجتمع، إن تعليق كولي حول التناغم بين الشعور الذاتي والشعور الاجتماعي لا يقصد به أن يفقد الناس أنفسهم في المجتمع، ولكن يجب أن يفحصوا بمسؤولية آثار أفعالهم على الآخرين"[29].

3. النظرية الثقافية التكاملية (جيروفيتش Gurvitch)

جاءت أراء جورج جيروفيتش G. Gurvitch في الضبط الاجتماعي في كتابه " علم اجتماع القرن العشرين" إذ عرف الضبط الاجتماعي بأنه" مجموع النماذج الثقافية والرموز الجمعية، والمعاني والدلالات الروحية الجماعية، والقيم والأفكار والمثل، وكذلك الأفعال والعمليات المتصلة بها مباشرة، التي يستطيع بها المجتمع والمجموعة وكل فرد القضاء على الخلافات والتوترات وحل الصراعات، والقضاء على كل ما يؤثر في التوازن الاجتماعي، وتحقيق جهود جديدة مبتكرة ذات آثار فعالة".

إن هذا التصور حول الضبط الاجتماعي قصد جيروفيتش من ورائه بيان النماذج الثقافية التي يشتمل عليها الضبط الاجتماعي، حيث قسمها إلى فئتين:

1. **النماذج الفنية:** ويقصد بها تلك الصور المقننة للسلوك الجماعي التي يتمثل نفوذها أو سيطرتها في الروتين العادي المتكرر، مثل نماذج الحياة اليومية، والنشاط الاقتصادي، وطريقة إعداد أنواع الطعام، وطريقة استخدام بعض الأدوات والمعدات والآلات.

2. **النماذج الثقافية الرمزية:** التي ترتبط بالقيم والأفكار والمثل الاجتماعية، ولهذه النماذج قوتها وفعاليتها، لأنها تعتمد اعتمادا كبيرا على ارتباطها بالقيم والأفكار والمثل.

هذا وقد حدد جيرفيتيش أربع صور أساسية يمكن أن يتخذها الضبط الاجتماعي، وذلك على النحو التالي:

1. الضبط الاجتماعي المنظم عن طريق القانون الذي يمكن أن يكون أوتوقراطيا تسلطيا أو ديموقراطيا.
2. الضبط الاجتماعي عن طريق الممارسات الثقافية والرموز، مثل التقليد، والعادات المستحدثة، والرموز المتجددة.
3. الضبط الاجتماعي التلقائي، ويتم من خلال الأفكار، والقيم والمثل.
4. الضبط الاجتماعي المرن الذي يتم من خلال الخبرة الجمعية المباشرة، والخلق والتجديد.

واستخدم جيروفيتش مفهوم الضبط الاجتماعي ليشير به إلى تنظيم السلوك الإنساني، وفق قواعد سلوكية محددة سير الأفراد، تبعا لها في معاملاتهم وتصـرفاتهم المختلفة والممثلة لها، وهي مشـكلة من القيم والعادات والتقاليد والأعراف والقانون، وأن هذا يتم وفقا لجيروفيتش عن طريق عوامل الضبط الاجتماعي المتمثلة في الدين، الفن، المعرفة، التربية، الدولة، الأسرة والمدرسة"[30].

ويذهب "جيروفيتش في خاتمة تحليله النقدي، إلى أنه لابد من التمييز بين دور الضـبط وأنواعه وهيئاته، أما عن الهيئات فهي تتمثل في المجتمع، وفي كل جماعة خاصـة فيه، بينما يعتبر القانون والدين والمعرفة والفن والأخلاق أنواعا للضـبط الاجتماعي، ويرى جيورفيتش أن أحد هذه الصور الأربعة يجب أن تقوم بدور هام ومسيطر في مختلف أنماط المجتمعات والجماعات، كل حسب أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة فيها، ويؤكد جيروفيتش أن التغيير لا يطرأ فقط على تدرج أنواع الضبط، وإنما يطرأ كذلك على دور وفاعلية الصور المختلفة في كل نوع"[31].

4. نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي (روس Ross)

تقوم هذه النظرية على أسـاس الطبيعة الخيرة للإنسـان، إذ يعتقد روس أن داخل النفس الإنسـانية أربع غرائز هي: المشـاركة أو التعاطف، القابلية للاجتماع، الإحسـاس بالعدالة، ورد الفعل الفردي، تشـكل هذه الغرائز نظاما اجتماعيا للإنسـان، يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي[32]، وكلما "تطور المجتمع ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية عليه، وهنا يضـطر المجتمع لوضـع ضـوابط مصـطنعة تحكم العلاقات بين أفراده، وتزداد تلك الضـوابط وتتطور، كلما ازداد تحضـر المجتمع، وتعقدت أنظمته، وتباينت جماعاته، أي أن هناك مجموعة أسباب أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور، وسائله وهي:

1-زيادة حجم السكان وظهور طوائف وعشائر جديدة.

2-ضعف الغرائز الطبيعية، وظهور الأنانية الفردية.

3-ظهور جماعات متباينة اقتصادياً أو عنصريا أو طبقيا أو ثقافيا في المجتمع الواحد"[33].

ويقرر روس في دراسته لوسائل الضبط الاجتماعي العودة إلى مرجعين أساسين:

الأول: إلزامي خلقي

الثاني: وضعي سياسي

فالأسـاس الأول "للضـوابط الاجتماعية عند روس يقوم على القواعد الاجتماعية الخلقية التي تأتي تلقائيا، وتتمثل في العادات والأعراف والتقاليد والأسـاطير، أما الأسـاس الثاني فيتمثل في الأسـاس الوضـعي المقنن الذي يرتكز على القانون، وهذه القواعد القانونية تختص بوضعها الهيئات المتخصصة صاحبة السلطة في المجتمع"[34].

5. النظرية البنائية الوظيفية (لانديز Landis)

نشـأت الأجزاء الديناميكية، من نظريات اجتماعية سـابقة لعلماء مثل أوغسـت كونت، هربرت سـبنسـر، وإميل دوركايم ، اللذان اعتمدا بشـدة على القياس العضـوي ليشـرح – فكرة أن "المجتمع هو أسـاسـا جسـم يتكون من أعضـاء مترابطة، وتصـور المجتمع كمجموعة من الأجزاء المنسـقة – "الهيكل" المجتمع – تم توسـيعه من قبل علماء الأنثروبولوجيا مثل برونيسـلاو ومالينوفسـكي

A Bronislaw Malinowkski وراد كليف براون، لقد قللوا من التشديد على القياس العضوي، وركزوا بدلاً من ذلك على كيفية تلبية المجتمعات احتياجات أو متطلبات معينة، لا سيما التكامل بين الأجزاء المكونة لها، في هذا الصدد، فإن "الوظائف" هي العمليات الاجتماعية التي تحقق ذلك على سبيل المثال، الممارسات الدينية، إنشاء قوانين مقننة ونظام قضائي، هناك العديد من العلماء الذين ساهموا في النموذج البنيوي الوظيفي، أولئك الذين كان لهم أكبر تأثير على التطور المبكر للنموذج، روبرت ميرتون وتالكوت بارسونز، اللذان، اقتصر تركيزهم ومساهماتهم في دراسة المكونات الهيكلية للعمليات الاجتماعية الديناميكية، نحن لا نغطي عمل العديد من المهنيين البنيويين الآخرين، الذين من المحتمل أن تكون الأفكار ذات صلة بتنظير ديناميكيات الشبكات الاجتماعية، والتي تعتبر كنقطة انطلاق للعمل في المستقبل"[35].

لقد تصور بارسونز القوة باعتبارها علاقة يكون الربح فيها محتملا للطرفين، فالقوة عند بارسونز بمثابة طاقة توليدية تخدم القيام بالعهود الملزمة من جانب الوحدات في منظمة ذات تنظيم جماعي، وذلك عندما تكون هذه العهود شرعية بالرجوع إلى توجهها نحو الأهداف الجماعية، ويقصد بارسونز بالعهود الملزمة، ما يقع بين الذين يمارسون، ومن تمارس عليهم القوة من اتفاقات، ترتبط عادة بشرعية أصحاب القوة في إطار العلاقة القائمة[36].

يرى أوغست كونت أن المجتمع وحدة سمتها الأساسية هي الاستقرار والاتزان، أما حالة الصراع والاضطراب، هي لا تؤثر على المجتمع، مادامت أجزاؤه في تكامل وتساند وظيفي يعالج الخلل وظيفيا، والآلية الرئيسية لتحقيق التوازن الاجتماعي بالنسبة لبارسونز، هي النسق الثقافي من خلال القيم والمعايير والأفكار والمعتقدات التي تؤسس للفهم المشترك، والوعي الجمعي، والتشارك في الاتجاهات العامة، وهي تقترب بذلك من فكرة الرموز والمعايير عند بيير بورديو، كما يشترك في هذا السياق ابن خلدون ودوركايم في نظرتهم لوظيفة الدين في حياة البشر، على أنه وظيفة العمل على توحيد الناس، وخلق روح التضامن الاجتماعي، من خلال القيم المشتركة، والوعي الجمعي بالتساند الاجتماعي لصناعة المستقبل المستمر[37].

فالأفراد من وجهة نظر البنائيين الوظيفيين يمارسون أنواعا شتى من الأفعال، وأثناء أدائهم يتبادلون العلاقات فيما بينهم، وإذ رأى أنه من الضروري المحافظة على هذه العلاقات الاجتماعية، فلابد لهم من وجود أنواع أخرى من النشاطات الجزئية التي تكون هادفة إلى الحفاظ على الكل، أي بناء المجتمع الذي توجد فيه[38].

6. نظرية الفعل الاجتماعي: بارسونز (Parsons)

تعتبر البنائية الوظيفية من النظريات السوسيولوجية التي شغلت حيزا كبيرا في أدبيات علماء الاجتماع خاصة في بدايات القرن العشرين، واحتلت مكانة مرموقة بين نظرياته، ونشير في هذا السياق، إلى أن هذه النظرية لم تأت نتيجة جهد عالم بعينه، بل تضافرت جهود العديد منهم في مجالي علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية في إرساء دعائم هذا التيار.

يقول بارسونز في كتابه "بنية الفعل الاجتماعي"، "The Structure of Social Action" الذي أصدره عام 1937، إن كل النظريات التي فحصها يمكن أن تُرى على أنها تتجه نحو ما يسميه "بالنظرية الطوعية للفعل"، حيث ينظر إلى البشر على اعتبار أنهم يقومون بالاختيار أو المفاضلة بين أهداف مختلفة ووسائل تحقيق تلك الأهداف، ويمكن أن يكون مثل هذا المفهوم منطلقا لكل العلوم الإنسانية، وقد اقترح أنه من الممكن أن يُصطفى من تلك النظريات نموذج أساسي للفعل الإنساني، تحدد كل مكوناته بصيغة مجردة، وهذا النموذج يتكون من الإنسان الفاعل، ونطاق الأهداف أو الغايات التي لابد أن يختار من بينها الفاعل ومختلف الوسائل الممكنة لبلوغ تلك الغايات، وهنا أيضا على الفاعل أن يختار من بينها، على أن الاختيار لا يجري من فراغ، بل

في وســـط بيئة مكونة من عدد من العوامل المادية والاجتماعية التي تحدد الاختيارات المتاحة، والأهم أن البيئة تحتوي على المعايير والقيم التي تحظى بالقبول العام، وعلى الأفكار الأخرى التي تؤثر في اختيارنا للأهداف والوسائل[39].

يمكن "اعتبار البنائية الوظيفية بمثابة تتويج لـلخطاب الاجتماعي الذي يرى أن العلوم الاجتماعية يجوز أن تتطور وتكون متطابقة مثل تلك الخاصـــة بالعلوم الطبيعية، يمكن تتبع جذور مثل هذه النظرية المعرفية، على الأقل، منذ زمن بعيد منتصـــف القرن الثامن عشر عندما نشر مونتسكيو كتابه (روح القوانين) "L 'Esprit des Lois"[40].

لا يمكن لبارســونز أو نموذج الفعل الاجتماعي تفسـير أسـباب الفعل الاجتماعي، إلا أن هذه الأسـباب غير منطقية وعقلانية، ويوجد فيها التوافق مع الأعراف والقيم المجتمعية، حيث أشـاد بارسـونز على سـبيل المثال بأهمية ودور العواطف في تشـكيل عملية الفعل الاجتماعي، وتتعلق بشكل أساسي بكفاءة المعايير الداخلية[41].

قرر بارسـونز أن كل فرد لديه توقعات لعمل الآخر ورد فعله تجاهه السـلوك الخاص، وأن هذه التوقعات إذا نجحت "تكون مقبولة داخل أعراف وقيم المجتمع الذي يعيشون فيه، كما أكد أنه، في السياق العام لن يكون هناك أبدا أي "توافق" مثالي بين السلوكيات والأعراف، بالنسبة له، ويزعم أن الأعراف الاجتماعية مقبولة ومتفق عليها بشكل عام.

يعرف بارسـونز "الدور" بأنه الخاضـع للتنظيم المعياري، كمشـاركة فرد ما في عملية التفاعل الاجتماعي مع دور محدد وملموس، "على الرغم من أن أي فرد نظريا يمكنه أداء أي دور، إلا أنه يتوقع منه أن تتوافق مع المعايير التي تحكم طبيعة الدور الذي يؤديه، علاوة على ذلك يمكن لشـخص واحد أن يؤدي العديد من الأدوار المختلفة في نفس الوقت، بمعنى ما طور بارسـونز فكرة الأدوار في مجموعات التي تكمل بعضـــها البعض، الوفاء بوظائف المجتمع، ترتبط بعض هذه الأدوار في المؤســســـات والهياكل الاجتماعية والاقتصـادية والتعليمية والقانونية، بمعنى أنها تسـاعد المجتمع في العمل وتلبية احتياجاته الوظيفية حتى يعمل بطريقة سـلسـة، يرجع بارسونز في أن هذه العمليات تحقق هذا التوازن وذلك عبر التنشئة الاجتماعية والرقابة الاجتماعية، لأنها آلية نقل الأعراف والقيم المقبولة في المجتمع للأفراد داخل النظام، تحدث التنشـــئة الاجتماعية المثالية عندما يتم تقليد هذه الأعراف والقيم ويتم اســـتيعابها بالكامل، حينها تصبح جزءًا من شخصية الفرد"[42].

يشير بارسونز إلى تطبيق طريقة وظيفية للأنظمة الاجتماعية الشخصية ونظم الثقافة، فمن المفترض أن كل جزء له تأثير تفاضلي على النظام بأكمله، هو افتراض "إغلاق" للنظام، "بحيث يجب أن تكون بالإضـــافة إلى افتراضـــات أخرى بخصـــوص مفهوم هذا النظام الترابط والتداخل بين أجزاء من النظام، وإغلاق النظام هو "صـــيانة ذاتية" أو "توازن"، يعني أن كل نظام فرعي يحافظ على علاقاته مع البعض الآخر، حيث تحدث التغييرات في جزء واحد أو النظام بأكمله، يتضـــح من علاقة الكائن الحي ببيئته، ولكنها تحافظ على بعض الخصائص المميزة بالنسبة إلى البيئة، يتعلق الأمر بنظرية الفعل، أوضح بارسونز الأنواع الأساسية للعمليات اللازمة للجزء الرئيسي نشوء حالة توازن معينة للنظام تدعو إليه نظرية العمل بالتخصيص نحو العمليات التي تحافظ على توزيع المكونات، أو أجزاء من النظام متوافقة بالتكامل، فإننا نعني العمليات التي يتم من خلالها التوســـط في العلاقات مع البيئة، بحيث تكون الخصـائص الداخلية المميزة ككيان يتم الحفاظ عليه، يجب أن تدرك أن الذات صـيانة مثل هذا النظام ليسـت فقط صـيانة للقيود، ولكن أيضًا الحفاظ على العلاقات المميزة لأجزاء النظام[43].

يرى بارسـونز الحياة الاجتماعية من خلال أفكار البشـر، خاصـة من خلال معاييرهم وقيمهم، فالمعايير هي تلك القواعد المقبولة اجتماعيا والتي يسـتخدمها الأفراد في تقرير أفعالهم، أما القيم فأفضـل وصـف لها هو أنها ما يعتقده البشـر عما يجب أن تكون عليه

الحياة، وهي أيضا لها تأثير في تحديد أفعال البشر، وأهم العمليات الاجتماعية عند بارسونز هي عملية توصيل المعاني، أي توصيل الرموز والمعلومات، ثانيا اهتم بارسونز بانتظام أفعال الأفراد وفقا لأنساق من الأفعال، أي بتطبيق الاتجاهات النظرية الكلية والفردية في آن واحد[44].

انطلقت نظرية "بارسونز" "T. Parsons(1902-1979)" في الضبط الاجتماعي من نقطة مرجعية هي إطار الفعل الاجتماعي (Social Action)، لذا لا يمكن فهم نظريته هذه إلاّ بالرجوع إلى نظرية الفعل الاجتماعي Social Action theory.

ويرى روس أنه كلما تطور المجتمع ازدادت العلاقات غير الشخصية القائمة على التعاقد، وذلك بسبب ضعف الغرائز الاجتماعية للإنسان وسيطرة المصلحة الشخصية عليه، وهكذا فإن المجتمع في هذه الحالة الانتقالية من حالة المجتمع الطبيعي إلى حالة المجتمع الحديث المعقد مسؤول عن القيام بوظيفة هذه الغرائز الاجتماعية التي أصبحت تضعف باستمرار لتحل محلها الإنسانية الفردية، وهو يستطيع أن يقوم بتلك الوظيفة عن طريق ميكانزمات تضبط علاقات الفرد – والذي يتميز بالأنانية – وبغيرة من الأفراد، فكلما اختفت المجتمعات الطبيعية أفسحت المجال لظهور المجتمعات المتحضرة المصطنعة، وبالتالي تحتل الضوابط الاجتماعية تلك المكانة التي كانت تحتلها من قبل الضوابط الغريزية للإنسان، وتكون مهمتها حينئذ هي تنظيم السلوك وتوفير الأمن للفرد والنظام والتكامل للمجتمع، أي أنه كلما سار المجتمع في طريق المدنية والتحضر، زادت درجة الضبط الاجتماعي التي يمارسها تجاه أعضائه مما ينتج عنه بالضرورة ازدياد أنانية الفرد ضد المجتمع، والمجتمع ضد الفرد، وهذه النزعة العدوانية من الفرد تجاه المجتمع، تدفع هذا الأخير إلى أن يضبط الفرد عن طريق حيل، مصطنعة وهكذا جاء التأكيد على الوسائل في نظرية روس عن الضبط، وقد فرق روس من خلال معالجته لموضوع الضبط بين نوعين من العوامل التي تؤثر في الضبط الاجتماعي وهما العوامل الأخلاقية والعوامل الاجتماعية، حيث تتمثل العوامل الأخلاقية في الغرائز الطبيعية التي توجد لدى كل فرد، أطلق عليه روس مصطلح العاطفة الطبيعية (Sympathy) التعاطف الوجداني[45].

عرف بارسونز السيطرة الاجتماعية كرد فعل للانحراف، أو كضغط غير رسمي للمجتمع على المنحرفين، وتشمل الرقابة الاجتماعية جميع ردود الأفعال التي قد يضطر الناس إليها للتعبير عن رفضهم لسلوك منحرف أو رد فعل عدواني يعبر عن الغضب، يمكن أن يعاقب أي سلوك معياري مضاد من خلال الرقابة الاجتماعية[46].

يأخذ الفعل الاجتماعي عند بارسونز، من العلامات والرموز التي يعرفها من خلال بيئته، فإن يشعر به ويقيمه ويتلاعب به، وهناك وظيفة أخرى للرمزية في الفعل الاجتماعي هي الامتثال لقواعد السلوك والمعايير والقيم الثقافية التي تعمل على الإرشاد الفاعل في اتجاه عمله، إذ أن القواعد والقيم في الواقع طبيعة رمزية في الأساس من عدة جوانب، تزود الأعراف والقيم الممثل بالأهداف والوسائل، في حين يضع بارسونز قيودًا على الإجراءات المسموح بها، ويحدد الأولويات ويقترح خيارا يميز به العالم الثقافي للفعل البشري بين جميع الأشكال والإجراءات الممكنة، إنه في الواقع ذو طابع رمزي ومعياري، وأن الفعل البشري يختلف عن أي نوع آخر من الأفعال، والفعل الاجتماعي الذي تتناوله نظرية بارسونز يحتوي على العناصر الأربعة التالية:

1- الفاعل الذي يمكن أن يكون فردا أو مجموعة أو جماعة.
2- الوضع الذي يشمل الأشياء المادية والاجتماعية.
3- الرموز التي من خلالها يؤدي الفعل مختلف عناصر الموقف ويخصص لها معنى.

4- القواعد والمعايير والقيم التي توجه توجهات الفعل، أي علاقات الفاعل مع الأشياء الاجتماعية[47].

أهمية الضبط الاجتماعي

إن أهمية الضبط الاجتماعي تكمن في كونه ضرورة لاستقرار النظم والمؤسسات الاجتماعية وضمانا لسيرورتها وفعاليتها والمحافظة على أنساقها الاجتماعية، ويعتبر ابن خلدون أن الضبط الاجتماعي ضرورة اجتماعية للحفاظ على النظام وصون الملك ومنعا لاعتداء الأفراد أو الهيئات على البعض الآخر وتحقيقا للصالح العام.

إن الضبط الاجتماعي مهما اختلفت المفاهيم حوله، إلا أن المتفق عليه بين جميع علماء الاجتماع والمفكرين والفلاسفة أنه يهدف إلى تحقيق التوازن داخل البناء الاجتماعي، ومن هنا يمكن تحديد أهمية الضبط الاجتماعي فيما يلي:

- ✓ الضبط الاجتماعي ضروري لتنظيم العلاقات بين الأفراد، وبين الفرد والمجتمع، ويعتبر أداة من أجل النظام والقضاء على الفوضى واحترام حقوق وحريات الآخرين، كما يشكل أداة للحيلولة دون الجنوح وتعديلا للانحرافات، والحالات الغير السوية في المنظمات الاجتماعية حتى يضمن فعاليتها في أداء وظائفها.
- ✓ العمل على تحقيق الامتثال لمعايير وقيم الجماعة الاجتماعية، لكي يشعر أفرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك يوحدهم.
- ✓ يستند الضبط الاجتماعي على مجموع الأعراف والأخلاق والمعايير والاتجاهات والمواقف التي يقوم عليها أي مجتمع، مما يشكل خلفية ومرجعية للضبط الاجتماعي.

إن من خلال الضبط الاجتماعي تمارس الرقابة الاجتماعية سواء من خلال المعايير الاجتماعية أو المعايير القانونية التي تتميز بالتوافق فيما بينها:

- ✓ الضبط الاجتماعي تمارسه كل المؤسسات سواء المعنية بالتنشئة الاجتماعية مثل الأسرة، أو المدرسة، أو المؤسسات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، أو حتى داخل المؤسسة المهنية.
- ✓ الضبط الاجتماعي يعزز القيم والمعايير السلوكية كمصدر للدوافع والمواقف والاتجاهات.

من خلال الضبط الاجتماعي يعتبر الدين من أهم وأقوى الآليات، لأنه يؤدي وظائف اجتماعية مهمة من بينها تقوية الروابط الاجتماعية، من خلال وحدة العقيدة والشعائر، كما أنه يضمن حالة الاستقرار التي يتطلع إليها المجتمع من خلال حفظ التوازن، لأن في نهاية الضوابط الدينية تحمل صفة الإلزام، كما أنها تتميز بالترغيب والترهيب[48].

نال موضوع الضبط الاجتماعي موقعا مهما في دراسات علم الاجتماع من خلال اهتمامها بدراسة النظم والأنساق الاجتماعية، وبيان دورها في ضبط سلوك أفراد المجتمع، مما يساهم في تحقيق هدف التوازن داخل البناء الاجتماعي، ويمكن تحديد أهمية الضبط الاجتماعي على النحو التالي:

✓ يعتبر الدين أقوى الضوابط الاجتماعية ويؤدي وظائف اجتماعية مهمة، كما يحافظ على النظام الاجتماعي، فهو يقوي الرابطة الاجتماعية، ويشعر المجتمع بوحدته الخاصة من خلال اتحاد العقيدة والاشتراك في الممارسات والمناسبات الدينية، وامتثال للأوامر والضوابط والنواهي الإلهية، فتصبح الضوابط الدينية لها قوة إلزامية.

- ✓ أدرك ابن خلدون الدور الذي يؤديه الدين في عملية الضبط الاجتماعي، لكونه يمارس نوعا من الرقابة على سلوك الناس، وتمتد هذه الرقابة في السر والعلن، وهذا ما يميز الدين عن القانون، فالفرد يمتثل للمعايير التي يفرضها الدين والتي تحدد الثواب والعقاب لجميع الأفعال والتصرفات التي يؤديها أو يمتنع عنها.
- ✓ يكشف الضبط الاجتماعي عن دور النظم الاجتماعية، والجماعات الاجتماعية، والهيئات الرسمية وغير الرسمية في ضبط المجتمع.
- ✓ يساعد موضوع الضبط الاجتماعي على فهم المجتمع، واستيعاب أبنيته ووظائفها، والعوامل التي تقود إلى تغيره.
- ✓ يلقي موضوع الضبط الاجتماعي الأضواء على أهم العوامل التي تؤثر في سلوك الأفراد، وهي الأساليب النظامية وغير النظامية المعتمدة داخل نطاق المجتمع الواحد، وفي المجتمعات المختلفة، مما يساعد الباحثين في دراسة وفهم تلك المجتمعات.
- ✓ يساعد موضوع الضبط الاجتماعي في التعرف على وسائل تدعيم الامتثال، ومواجهة السلوك المنحرف قبل أو بعد وقوعه، مما يؤدي إلى إيجاد حالة من التوازن داخل المجتمع.
- ✓ يُعد الضبط الاجتماعي ضرورياً لتنظيم معاملات وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض، فهي وسيلة تدعيم النظام والقضاء على الفوضى والجنوح في الجماعة.
- ✓ يعتبر التخطيط الوقائي من الوقوع في الجريمة من عناصر الضبط الاجتماعي، وهو ركيزة من ركائز التخطيط الأخلاقي، فعدم ترسيخ القيم الأخلاقية، وعدم التفهم الصحي للقواعد الدينية التي تعتبر من أرقى الضوابط الاجتماعية يعتبر من مسببات الجريمة، ويعتبر التخطيط الأخلاقي ركيزة أساسية لسياسة الدفاع الاجتماعي، وضبط سلوك من لديهم استعداد للسلوك الإجرامي.
- ✓ يعمل الضبط الاجتماعي على استمرار ونقل الحكمة المتراكمة من الناس المتوفين منذ زمن طويل، وذلك من خلال الأنماط الثقافية المتوارثة جيلاً عن جيل، وهذه الحكمة متضمنة في القواعد والمعايِّر السلوكية التي تعتبر أساس عملية الضبط الاجتماعي.
- ✓ يمكن من خلال القيم والمعايير السلوكية وأنماط الحياة التي تعتبر أساس عملية الضبط الاجتماعي توقع السلوك الاجتماعي باعتباره يتم وفق قواعد وأنماط محددة.
- ✓ إن وظيفة الضبط الاجتماعي الأساسية هي تحديد نطاق السلوك المقبول في المجتمع، ففي كل جماعة توجد مقاييس مطلوبة يراعيها الفرد في إنجاز دوره الاجتماعي، وهناك تصرفات لا يهتم بها المجتمع أثناء تأدية الأفراد لأدوارهم الاجتماعية.
- ✓ يعمل الضبط الاجتماعي على تحقيق الامتثال لمعايير وقيم الجماعة الاجتماعية لكي يشعرون أفرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك أعظم.
- ✓ يحافظ الضبط الاجتماعي على درجة عالية من التضامن الاجتماعي بين أفراد الجماعة الاجتماعية من أجل دوامها وبقائها.
- ✓ يدعم الضبط الاجتماعي أصحاب المواقع العليا ممن يملكون سلطة ونفوذاً اجتماعيا، وهذا يدعونا للقول بأن أفراد السلطة الحاكمة يستخدمون وسائل الضبط الاجتماعي العرفية والقانونية لدعم مشروعية حكمهم الفئوي داخل مجتمعهم.
- ✓ يعزز الضبط الاجتماعي من احترام الحق العام، والحق الخاص، والنظام الاجتماعي.
- ✓ يساعد الضبط الاجتماعي على إعلاء السلوك الاجتماعي لدرجة عالية من الالتزام بالقرارات الجمعية.
- ✓ يمنع الضبط الاجتماعي التجاوزات والخروقات الفردية كما أنه يعاقب مقترفيها[49].

أهداف الضبط الاجتماعي

على غرار كل المفاهيم والقضايا والمسائل المطروحة في ميدان علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، التي لم تحظى بعد باتفاق كل العلماء والباحثين والمفكرين، ولا يزال باب النقاش والاختلاف والجدل بشأنها مفتوحا، إلى غاية اللحظة الراهنة، فكذلك الأمر بالنسبة لأهداف الضبط الاجتماعي وما يتركه من نتائج في المجتمع، حيث ظلت وما تزال هذه الأهداف محل اختلاف بين العلماء والمهتمين، يصل هذا الاختلاف أحيانا إلى درجة التناقض والتنازع في بعض الاتجاهات والآراء، ونرى على سبيل المثال لا الحصر الطرح الذي يقدمه كل من الوظيفيين والتفاعليين في هذا الخصوص.

أما أنصار الاتجاه الوظيفي فقد ذهبوا إلى التأكيد على أن الضبط الاجتماعي، إنما يهدف في المقام الأول إلى تقوية الضمير الجمعي وتعزيزه، وتدعيم عملية التنشئة الاجتماعية وتكميلها. فالضبط الاجتماعي يشجع على إحداث الرابط الاجتماعي وتقويته، ووفق هذا الطرح، فإن ضعف هذا الرابط الاجتماعي وهشاشته يعكس ضعف الضبط الاجتماعي، في حين يتجه التفاعليون إلى اعتبار الانحراف نتيجة مباشرة للتفاعلات الحاصلة بين الفرد وأسرته والمؤسسات القانونية.

ومن جهة يذهب التفاعليون إلى اعتبار الضبط الاجتماعي عاملا للنظام الاجتماعي، الذي يجد أصوله في العلاقات الفردية، ويقوم على خلق وتعديل أو إلغاء القواعد الاجتماعية، إذن مهما تعددت وسائل الضبط الاجتماعي وتنوعت، فهي تسعى دائما إلى تحقيق هذه الأهداف التي تتفق بشأنها كل المجتمعات.

من أسمى الأهداف التي يصبو الضبط الاجتماعي بوسائله المختلفة إلى تحقيقها، إرساء النظام في المجتمع والمحافظة عليه، من خلال رسم العلاقات بين الأفراد، وتحديد ردود الأفعال وكذا الأدوار والمواقف التي يجب على الأفراد اتخاذها ازاء القواعد المحددة مسبقا، بكيفية تضمن الانسجام والتوافق بين مصالحهم ومصالح مجتمعهم.

وفي هذا السياق، أكد العلامة " ابن خلدون" ومعه العديد من العلماء على أهمية الضبط في حفظ النظام الاجتماعي، ودوره في التحكم في نوازع الصراع، والظلم والاعتداء بين الأفراد والجماعات... وإعادة التوازن والاستقرار إلى عناصر ومكونات البناء الاجتماعي، وتصحيح الأداء الوظيفي في مؤسساته ومنظماته وهيئاته[50].

يمكن أن نحدد أهداف الضبط الاجتماعي بما يلي:

- ✓ التدخل في النظم الاجتماعية عندما تحصل بعض الاضطرابات والفوضى التي تؤثر على أدائها لوظائفها الاعتيادية، أو لعدم قدرتها على إشباع الحاجات الضرورية والاجتماعية والروحية للأفراد، أو نتيجة لانتشار الأمراض الاجتماعية كالجريمة والبطالة والأمية.
- ✓ يرتكز الضبط الاجتماعي أساساً على القانون الاجتماعي، فتخضع إشباع الحاجات الأساسية للأفراد عن طريق عوامل الضبط الاجتماعي من عادات وتقاليد وقوانين وضعية.
- ✓ الضبط الاجتماعي عادةً ما يكون هدفاً ووسيلة، فهو وسيلة يستخدمها المجتمع لإجبار أفراده على الامتثال للمعايِّر الاجتماعية وصوولاً لتحقيق هدف توازن البيئة الاجتماعية.
- ✓ يتجسد الهدف الأسمى للضبط الاجتماعي في تحقيق الملائمة بين المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية، وبدون تحقيق هذا الهدف لا يمكن ضمان استقرار المجتمع.
- ✓ يهدف الضبط الاجتماعي إلى تحديد السلوكيات المقبولة وغير المقبولة، وفقاً لقيم وعادات وقوانين المجتمع.

- ✓ يهدف الضبط الاجتماعي إلى تنشيط الأجهزة والمنظمات الثقافية والمؤسسات الإنتاجية على نحوٍ يسهم في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية.

كما أن أهداف الضبط الاجتماعي تهم وقاية أفراد المجتمع من الوقوع في الخطأ، كما يسعى على تحقيق الامتثال للقيم والمعايير المقبولة في المجتمع، بأن يكون سلوك الفرد متوافقاً مع قيم ومعايير المجتمع المتفق عليها لتنظيم السلوك، مما يؤدي إلى استقرار واستمرار هذا المجتمع[51].

- ✓ من أهداف الضبط الاجتماعي التدخل لحماية النظم الاجتماعية، عندما تسود حالة الفوضى والاضطرابات، مما يضمن أداء الوظائف الحيوية داخل المجتمع، وفي هذا السياق يحدد كمبل يونغ أهداف الضبط الاجتماعي من خلال القول: " يهدف الضبط الاجتماعي إلى تحقيق الامتثال، والتضامن واستمرار مجتمع أو جماعة معينة.
- ✓ يرى ناصر حسين أن الضبط الاجتماعي يقوم على القانون الاجتماعي، فالحاجات الأساسية أو الأولية للأفراد لا يتم إشباعها بدون ضوابط، وإنما تخضع عملية الإشباع إلى عوامل الضبط الاجتماعي من عادات وتقاليد وقوانين وضعية طبقا لتشريعات المجتمع.
- ✓ يهدف الضبط الاجتماعي إلى فرض احترام المعايير الاجتماعية والقانونية على الأفراد وعدم الإخلال بالبيئة الاجتماعية للمجتمع سواء من خلال الحقوق أو الواجبات.
- ✓ يسعى الضبط الاجتماعي سواء الرسمي أو غير الرسمي إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية، وذلك لغاية تحقيق التوازن الاجتماعي للمجتمع والنفسي من خلال حماية الأفراد.
- ✓ الضبط الاجتماعي يعدل من سلوكات الأفراد غير المقبولة ويثني على المقبولة.

يهدف الضبط الاجتماعي إلى مشاركة كل المؤسسات من أجل تحقيق أهدافه وغاياته، وهناك من يرى أن أهداف الضبط الاجتماعي تتلخص عموما فيما يلي:

- ✓ هدف استغلالي تدفع إليه بعض المصالح الذاتية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.
- ✓ هدف تنظيمي ويتمثل من خلال المحافظة على سلوك من النوع التقليدي والعمل على تأكيده.
- ✓ هدف تجديدي وهو موجه نحو التغير الاجتماعي .

ومهما تعددت الرؤى حول أهداف الضبط الاجتماعي فإن المتفق عليه هو أهميته من حيث الغاية المتمثلة في ضمان استقرار النظام الاجتماعي بكل مؤسساته ومكوناته، والمحافظة عليها في حالة سوية[52].

آليات الضبط الاجتماعي

يعد الضبط الاجتماعي من أهم الموضوعات التي تناولها العلماء والمفكرين واهتم بها علم الاجتماع وعلم النفس والتربية والقانون لصلته الوثيقة بتنظيم المجتمعات وحياة الأفراد داخل هذه المجتمعات ولا يزال موضوع الضبط الاجتماعي يعاني الكثير من الخلط والغموض، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اختلاف العلماء أنفسهم في مسألة تحديدهم لمفهوم الضبط الاجتماعي، وعدم اتفاقهم على تعريف واضح محدد له، وكذلك عدم اتفاقهم على ميدان الضبط الاجتماعي وحدوده، بوصفه عملية تنطوي على الكثير من المضامين والمفهومات التي تدخل في تحديد أبعاده ووظائفه، بالنظر إلى أسسه ومجالاته النظرية والعلمية.

وقد وردت إشارات إلى مسألة النظام والقواعد المنظمة للسلوك والسلطة في كثير من الكتب القديمة حيث تعرف فلسفة اليونان القديمة لمسألة الضبط الاجتماعي ولكنهم استخدموا مصطلحات أخرى كالقانون أو الدين أو العرف أو الخالق، كما أشار ابن

خلدون في مقدمته إلى الضبط الاجتماعي بصورة أكثر وضوحاً، وتحديدا في قوله "أن الاجتماع البشري ضروري ولابد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه وحكمه فيهم إما أن يستند إلى شرع من عند الله يوجب انقيادهم إليه وإيمانهم بالثواب والعقاب عليه، وإلى سياسة عقلية بموجب انقيادهم إليه يتوقعون من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم، فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة، والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط[53].

تعدد الآراء حول آليات وأساليب الضبط الاجتماعي وعددها – وأنواعها وأهمية كل أسلوب من هذه الأساليب، وإذا قمنا بمعادلة تصنيف وسائل الضبط الاجتماعي وفقاً لما ورد بالتراث النظري نجد أن العلماء يتحدثون عن الشيء ونقيضه، فتارة يقولون أساليب رسمية وأساليب عرفية، وتارة يقولون أساليب رسمية وغير رسمية، تارة ثالثة يقولون أساليب قهرية وأساليب اختيارية، ولعل الجميع يدور في دائرة واحدة وإن اختلفت الألفاظ والمسميات، ومما لا شك فيه أن لكل مجتمع قواعد يستخدمها لتنظيم سلوك أفراده يطلق عليها قانونا وقواعد أخرى يطلق عليها أعرافا، وكل منها يتعلق بمعرفة كيف يتوقع الناس من الفرد أن يتصرف، وكيف يتوقع الناس أن يتصرفوا في الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي:

الضبط الاجتماعي الرسمي يختص به مجموعة من المؤسسات الرسمية ويقوم على القهر من قبل هذه المؤسسات بوضع اللوائح والقوانين الواجبة التنفيذ، ووضع عقوبات لمن يخالف هذه القوانين، ومن ثمة يعد منحرفا لأنه يؤدي خللا وظيفياً داخل البناء الاجتماعي وهكذا المؤسسة الرسمية المختصة تعاقبه ليعود المجتمع إلى توازنه وهذا الأسلوب له شرعيته وأهميته من فرض الدولة له بالقوة، وممارسة السلطات الرسمية التي يخول له القانون في فرض هذا الأسلوب واجبار الناس عليه وقبول الناس له خوفا من العقاب والجزاء الذي قد يقع عليهم إذا ما خالفوا هذه القوانين.

الضبط الاجتماعي غير الرسمي هو مجموعة من الوسائل يستخدمها المجتمع من أجل التزام أفراده وامتثالهم لمعاييره وقيمه التي توفره الأخلاق للسلوك في الجماعة والمجتمع، والتي تعتمد على الجزاءات غير الرسمية، ويتحقق هذا النوع من الضبط عن طريق الأعراف والعادات والتقاليد والمعتقدات الدينية، التي يترتب عليها العقاب والثواب وخاصة ظاهرة العقاب التي تعد ذات فاعلية كبيرة في الضبط الاجتماعي كالعقوبات النفسية، التحقير والاستهجان والهجران والفصل من العضوية والثرثرة وإطلاق الشائعات، وكذلك عزل الفرد ونبذه من الجماعة التي يعيش معها وتكون هذه الوسائل من أكثر وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمعات الصغيرة التقليدية، التي يكون التماسك فيها على أساس العلاقات الشخصية وجها لوجه مع الضبط الاجتماعي الداخلي والخارجي

يقصد بالضبط الداخلي الذي يتكون في ضمير الفرد ومشاعره ووجدانه عن طريق التنشئة الاجتماعية، وهذا ما يجعل الفرد يتصرف تصرفات مقبولة، ويحدث الضبط عندما يتمثل الفرد المعايير الاجتماعية على أنها تشكل جزاءات من ضميره، وتكون جزء من هويته، وينتج ذلك من خلال التنشئة الأسرية والدينية، وبهذا يكون الضبط عفويا لا شعوريا، ولا يستطع الفرد التحكم به، فالآليات الضبطية كامنة في ضمير الفرد وتكون أكثر تأثيرا في سلوكه ومن خلال ذلك نستنتج أن المعايير والقيم في ذات الأفراد، الأمر الذي جعل جنوحه وانحرافه ضعيفا، أما الضبط الخارجي فإنه يفرض على سلوك الأفراد من الخارج لكي يكونوا متشابهين ومتماثلين في سلوكهم وتصرفاتهم مع الجماعة، وتكون على شكل عقوبات عرفية أو رسمية، فالفرد الذي يخالف سلوك الجماعة تفرض عليه جزاءات خارجية متمثلة بالقانون الوضعي الذي تفرضه الجماعة ويتم تنفيذه عن طريق المؤسسات الحكومية والشرطة.

إن المجتمع يهدف عن طريق التعويد والتدريب إلى تحقيق الضبط الاجتماعي الداخلي الذي يفضله على الضبط الخارجي، فالمجتمع يحاول أن يجعل قواعد الضبط الاجتماعي جزءا من شخصيات أفراده من ناحية، ومن ناحية أخرى يحاول أن يتبع أساليب معينة تشجع الأفراد على الخضوع للضبط[54].

جميع الآليات الضبطية تستخدم جزاءات مادية ومعنوية إلا أن الاختلاف في موضوع الضوابط لا يكمن في طبيعتها لأنها واحدة في جميع المجتمعات، بل يكمن في آلياتها وأهدافها، إذ كلما تقدم المجتمع وتطور ذهبت الضوابط لتحقيق هدف أكثر إنسانية.

فالمجتمع الصناعي والمعلوماتي تهدف ضوابطه إلى أن تكون رعائية وتعمل على إرجاع غير المنضبط إلى جادة الصواب عن طريق إعادة تأهيله ورعايته نفسيا واجتماعيا دون اللجوء إلى القمع والعقاب الجسدي والمادي أو طرده من المجتمع أو عزله أو تعريته اجتماعيا، إذن للضوابط الاجتماعية آلياتها الخاصة بها تستخدمها من أجل تحقيق غايات ضبطية، مثل آلية القانون وأنشطة الأجهزة السياسية والرقابية بما فيها الرقابة الفكرية والإعلامية وأنشطة احتكارية[55].

الضبط الاجتماعي ضرورة اجتماعية

الإنسان بطبيعته اجتماعي، لا يستطيع العيش وحيداً ولابد أن ينتمي إلى جماعة يستمد منها القوة والأمن والطمأنينة، ويسهم مع الآخرين في تحقيق الخير والمعيشة الكريمة، وقد بدأت المجتمعات البشرية بمجتمع العائلة، ثم توسعت إلى مجتمع القبيلة ومجتمع القرية ومجتمع المدينة حتى أصبحت مجتمعات قومية، وترتكز المجتمعات في بنيتها على العناصر التالية:

– قيم أخلاقية يؤمن بها أفراد المجتمع، وتمثل الأهداف والغايات التي يسعون إلى تحقيقها.

– ترجمة قيم الجماعة إلى أنظمة وقوانين وأعراف تلتزم بها الجماعة في نشاطهم وسلوكهم، ويعتبرون من يخالفها مذنباً يستحق العقاب.

وفي كل جماعة من الجماعات تنشأ طائفة من الأفعال والممارسات والإجراءات والطرق التي يزاولها الأفراد لتنظيم أحوالهم والتعبير عن أفكارهم، وما يجول في مشاعرهم، ولتحقيق الغايات التي يسعون إليها، وعندما تستقر هذه الأفعال في شعور الجماعة وترسخ في عقول الأفراد تصبح قواعد ملزمة، تكون نظماً مختلفة تؤدي إلى التنظيم الاجتماعي الذي يرتكز عليه استقرار المجتمع.

وقد اعتبر العالم "هربرت سبنسر" "المجتمع كائناً عضوياً يشبه من كل نواحيه وخصائصه ومقوماته ووظائفه الجسم الحي، كما أنه يتطور كما تتطور الكائنات العضوية، فكما أن للجسم العضوي بناء عام أو هيكل يضم مجموعة من الأعضاء الداخلية كالقلب والمعدة والأمعاء، ولكل عضو من هذه الأعضاء وظيفة معينة تتفاعل مع وظائف الأعضاء الأخرى من أجل إبقاء الجسم أو البناء العضوي حياً، كذلك المجتمع بناء أو هيكل عام يضم مجموعة من النظم كالنظام السياسي والأسري والاقتصادي ... ويقوم كل نظام بأداء وظيفة محددة، في إطار إشباع حاجات أعضاء المجتمع، وتتفاعل هذه النظم مع بعضها بحيث تبقي المجتمع قائماً بذاته، وإذا حدث خلل جوهري في وظائف أي عضو من أعضاء الجسم، فإنه يمرض وقد يصل إلى الوفاة، كذلك فإن اختلال أي نظام من نظم المجتمع يؤدي إلى ظهور الأمراض الاجتماعية متمثلة في الجريمة والتفكك الأسري، وانحراف الأحداث والتسيب ... إلخ، وكما أن الجسم الإنساني يموت فإن المجتمع يمكن أن يتفكك وينحل"[56].

لا يتم وضع ضوابط اجتماعية عرفية أو رسمية دون وجود حاجة أفراد المجتمع إليها، فأفراد المجتمع يحتاجون الضوابط في تنظيم حياتهم اليومية، وعلاقاتهم الاجتماعية وحقوقهم الثقافية والتزاماتهم الدورية، وبدونها تصبح حياتهم فوضوية، القوي يقهر الضعيف، وتنقطع العلاقات الاجتماعية، فالضوابط نتيجة حاجة تنظيمية لا كمالية، وكلما كانت القوانين تخدم الشرائح الاجتماعية الواسعة من المجتمع احترمها الناس والتزموا بها، والعكس صحيح، وجميع قواعد ومعايير المجتمع يمكن الخروج عنها وعدم الالتزام بها ولا

تستثنى منها أية قاعدة أو معيار، لذلك وضع المجتمع الجزاءات أو العقوبات المتمثلة في ردع الأفراد وعدم خروجهم عن المعايير الاجتماعية[57].

دور الدين في الضبط الاجتماعي

يلعب الدين دورا مهما في حياة الفرد من خلال ما يفرضه من قواعد وقيم وتعاليم توجه العلاقات والمعاملات الاجتماعية التي تربط الأفراد فيما بينهم، ويؤدي إلى التكافل والتضامن الاجتماعي، وتقوية الروابط الاجتماعية، وبهذا يعد من أهم وأقوى الضوابط الاجتماعية.

ونظرا لأهمية الدين في ضبط وتوجيه الفرد فقد توالت الدراسات التي حاولت تسليط الضوء على دور الدين في ضبط المجتمع، سواء في المجتمعات البدائية والحديثة، ولعل أهمها تلك التي قام بها العالم "راد كليف براون " عندما حاول التعرف على مدى مساهمة الدين، بما يؤديه من وظائف اجتماعية، في تكوين النظام الاجتماعي والمحافظة عليه، وخلص في دراسته إلى القول أن " الدين في كل مكان وخصوصا في المجتمعات البدائية، هو تعبير عن معنى الارتباط بسلطة خارجة عن أنفسنا يمكن اعتبارها روحية أو أخلاقية، تمارس أثرها في ضبط سلوك الفرد في علاقته بالآخرين.

أما إ. دوركايم فيرى أن ما يسعى إليه الدين هو تحقيق التماسك والترابط بين أفراد المجتمع، ويتم من خلال الانسجام والتلاحم وأداء الشعائر بشكل جماعي، كما أن الأشياء والظواهر في هذا الوجود تبدو وفق روح الدين أنها منقسمة إلى قسمين: مقدس ودنيوي، ويظهر أثر الدين في الواقع الاجتماعي، في خضوع أفراد المجتمع لجملة القيم والمعايير، التي تحدد أنماط السلوك الاجتماعي المقبول والمتفق عليه في نفس المجتمع"[58].

وإذا استعرضنا الأدب الاجتماعي نجد أن عالم الاجتماع الشهير هربرت سبنسر spencer قد استخدم مصطلح " الضبط الاجتماعي" في كتابه مبادئ علم الاجتماع عندما كان يتحدث عن نظريته في "الحكومة الطقوسية" ceremonial government وقد أكد في معرض نظريته أن النظم الطقوسية والدينية والسياسية تعتبر من أهم وسائل الضبط الاجتماعي لأنها في نظره منظمة للسلوك الإنساني عن طريق الكف من ناحية، والتوجيه والإرشاد من ناحية ثانية، وأنه كلما تطورت المجتمعات حلت النظم السياسية والدينية محل الطقوس في ضبط سلوك الأفراد.

هذا وقد أسهم العلامة العربي "ابن خلدون" في إيضاح العلاقة بين الدين والسياسة ودورها في الضبط الاجتماعي، فقد أشار إلى أن الدين يعتبر من وسائل الضبط الاجتماعي، فالدين هو الشرع المنزل من عند الله، بينما السياسة هي أن يراعي الأفراد المصالح على العموم ومصالح السلطان في إستقامة ملكه على الخصوص، ومن أهم وسائل الضبط الاجتماعي في رأي ابن خلدون الدين والقانون والآداب والعادات والأعراف والتقاليد[59].

وإذا كان الضبط الاجتماعي هو القوة التي يمارسها المجتمع على أفراده، والسبل التي يسلكها للهيمنة والتحكم في سلوكهم وأساليب تفكيرهم وطرق أعمالهم، فإن الغاية من ذلك كله هي الحفاظ على تماسك البنيان الاجتماعي، وقيام النظم والقواعد الاجتماعية، ويبقى الدين هو القوة الخفية التي يمتلكها الإنسان، ويظهر أثرها على سلوكه وعلى التزامه في أقواله وأفعاله وبها يسيطر الفرد على أهوائه وغرائزه، وبذلك يتحقق الضبط الذاتي للفرد، مع الإيمان بوجود الرقيب الإلهي، كما أن الدين أيضا على صلة بما يتجاوز الكائن البشري، وعلى صلة بالخارق، لهذا الداعي أساسا، فله أثر في الواقع الاجتماعي للبشر، وفي إضفاء معنى على نظام

الأشـياء المتواجدة، فالدين هو تجربة عيش للمقدس، وفي نفس الوقت هو تنظيم للفعل الجماعي، الذي يتواجد حول هذه التجربة، ويحتفي بها.

لا شـك أن الدين من أهم وأقوى وسـائل الضـبط الاجتماعي، من خلال وظائفه في حياة الفاعلين الدينيين والمجتمع واسـتقرار النظم الاجتماعية.

يعمل الدين على ضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع من خلال ثنائية الثواب والعقاب، دنيويا وأخرويا، فإذا كان التدين هو علاقة شـخصـية بين العبد وربه، وجزاؤه مؤجل لما بعد الموت، فإن المجتمع لا يترك الفرد لهذا الجزاء بل يوقع جزاءاته، ويزاول ضـغوطه بالتبشير والوعظ والتخويف، ليصبح الدين بذلك أداة ضبط اجتماعي، لها فاعليتها في ضبط سلوك الأفراد، فحياة الجماعة والتنظيم الاجتماعي لا يمكن أن يستقرا بفعل قوة القوانين الوضعية فقط، بل لابد من الردع الروحي والإيمان بالقيم الاجتماعية والخوف من غضب الله، وبالتالي يصبح لهذه السلطة الروحية قوة تفوق قوة القانون وأحكامه أو مظاهر السلطة المادية الأخرى[60].

يقدس الدين قيم المجتمع السـائدة، ويسـاهم في دمج الفرد فيها بأقل درجة ممكنة من الصـراع والمقاومة، هنا نتحدث في الواقع عن صـوغ أو بلورة الإجماع الاجتماعي، ويشـترك في هذا التقويم لوظيفة الدين من المنظرين الذين سبق ذكر بعضـهم أمثال إميل دوركايم وماكس فيبر وأوغيست كونت وغيرهم[61].

فالضبط الديني يؤثر تأثيرا مباشـرا وفعالا في ثقافة المجتمعات ويعمل على ثوراتها، وعن علاقته بالاقتصـاد نجد أن الدين الإسـلامي وضع الأحكام وأصـول التشـريعات المنظمة لحياة الإنسـان، فأقرت الملكية الفردية وفتحت المجال أمام المنافسـة والعمل على التفوق، وجعلت العلاقات الاقتصـادية بين الناس تقوم على دعائم متينة من الصـدق والأمانة والإخلاص والتعاون والعدل والتواصـي بالبر والإحسـان والتكافل، وفي الجانب السياسي نجد للضبط الديني أهمية كبرى في إقرار العدالة والتماسك الاجتماعي، وفي مجال التربية وهي عملية اجتماعية تكيف سلوك الأفراد ومواقفهم ليتمشوا ويسايروا القوالب والأنماط الثقافية والضوابط الاجتماعية التي ارتضتها الجماعة، كما أن من شأنها أن تزرع في نفوس أفراد الجماعة الخوف من العقوبة الإلهية، وهذا الخوف هو الكفيل للامتثال للضـوابط الدينية المقدسـة التي تنظم الحياة الاجتماعية[62]، تعزز الطقوس الدينية وتحقق التضـامن والتماسـك الاجتماعي، والهوية الجماعية، ويلعب الدين أيضًا وظيفة نبوية، إنه يوفر معايير أصيلة ومحترمة على أساس المعايير المؤسسية، والدين هو أساس وشرعية لانتقاد النظام القائم، يتكلف الدين لنفسه بواجب "الرقيب" والاجتماعي يساعد الدين الإنسان على معرفة خالقه، وبالتالي إرضاء الطبيعة الفكرية للإنسان، يوفر الدين للإنسان نظرة روحية للعالم[63] في حين أن الضبط الاجتماعي باعتباره مجموعة من المعايير التي تتحكم في حياة الفرد– vidual[64].

في حين يؤكد موريس كوسـون أن المجتمع يفرض على نفسـه التوافق الضـروري للعيش معًا من خلال الامتثال للضـبط الاجتماعي[65].

دور المؤسسات الدينية في الضبط الاجتماعي

تعتبر المؤسسة الدينية من أهم وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية، لما تحمله من دلالات روحية مقدسة لدى المجتمع، إذ تعتبر هيئة تنظيمية ذات سـلطة اجتماعية دينية عامة، تنظم حياة المجتمع من خلال ما تنتجه، بناء على التشـريعات التي أسـسـت عليها، والخطاب الديني باعتباره من أهم مخرجاتها، فهو يمثل فعل اجتماعي موجه ومحدد بنظام فكري مقدس يقيد الفرد وينظم المجتمع بما تحتويه من مواضيع مختلفة ومتنوعة ذات فاعلية اجتماعية.

تعرف المؤسسة الدينية بأنها عبارة عن آلية ضبط اجتماعي غير رسمي تفرض قوانين على الفرد بصفة دينية خالصه تهدف إلى تحقيق العدالة والإصلاح ومكافحة الفساد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مثلما تفرض الدولة القانون على الأفراد في مؤسساتها كواجبات وحقوق عليهم[66].

ارتبط مفهوم المؤسسة الدّينية في الإسلام منذ الفترة الأولى التي تلت زمن النبوة، بمسألة السلطة، بمفهوميها الديني والسياسي، ولعل ذلك ما أكسبها طابعا إشكاليا، يمكن حصر أسبابه في سببين: الأول مرجعي: يتمثل في أن السلطة الدينية لا يمكن أن تعرف إلا من خلال مصدرها الإلهي، أما السبب الثاني فعملي: ويتمثل في كيفية اكتساب تلك السلطة ذات المرجعية الإلهية وجودها في الواقع المباشر للمسلمين، من النّص الديني وتطبيقها في الواقع، وبالتالي تحويل الإرادة الإلهية إلى سلطة مؤسسية إنسانية مع ضمان طابعها الإلهي، ليتدخل بعد ذلك مجال السلطة السياسية في تحديد ملامح المؤسسة الدينية واستقطابها وتوجيهها.

فالسلطة الدينية هي فكرة في أساسها، لكنها تنجز من خلال مجموعة من الأفعال التي تؤسِّس لها في الواقع، لذلك فالمؤسسة الدينية هي نتاج لفكرة السلطة والنفوذ، وهي طرف في أفعال السلطة سلطة العقيدة، الامتثال للإله، الأوامر والنواهي، الحلال والحرام... وهي في الوقت نفسه في صراع دائم ومتواصل ضدّ أنماط أخرى من السّلطة (سلطة الواقع الإنساني وإكراهات التعايش والسلطة السياسة...، لذلك فهي تنطلق من مبادئ فرض النفوذ الغيبي/الإلهي في الواقع الإنساني، وتسعى إلى امتلاك القدرة على التّصرّف في مجالها الخاص الذي يمكّنها من ممارسة السلطة بشكليها: الروحي المسلط على الجماعة المؤمنة من خلال التدخل في تنظيم أحوال معادهم وحياتهم الآخرة، والمادي المسلط على الناس في تنظيم أحوال معاشهم وحياتهم الدنيا، ولعل ذلك ما يجعل من شخصية الفقيه – مثلا – باعتباره جزءا من مؤسسة دينية هي مؤسسة التشريع، "الشخصية المحورية في الإسلام، حتى أن مكانة رجل الدين في الديانة المسيحية تبدو من حيث الأهمّية، في مرتبة ثانوية إذا ما قارناها بمكانة الفقيه في الإسلام"، ولعل هذا التعلق بفكرة السلطة لا يختزل في شكل خاص من أشكال المؤسسة الدينية، ومن تمظهراتها في الواقع اليومي للمسلمين، بقدر ما ينسحب على أشكالها المختلفة من خلال مؤسسة التعبد المسجد والجامع ومؤسسة التنظيم الأخلاقي للمجتمع الحسبة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومؤسسة التنظيم الاقتصادي الزكاة والأوقاف ... إلى غير ذلك من أنماط تشكل المؤسسة الدينية في المجتمع الإسلامي.

ذلك أن الاعتبار الذي يذهب إلى أن الأصل في المؤسسة الدينية هو فكرة السلطة، إنما يعود إلى طبيعة التشكل التي تنطلق من مفاهيم إيمانية روحية، لتنصهر فيما بعد مع الواقع الذي يواجهها وتتعامل معه حسب متطلباته وإكراهاته، وتعمل في النهاية على توجيهه والسيطرة عليه، فالسلطة من هذا الجانب هي «سلطة بالمعنى المجرد –تختلف عن وسائل الإكراه المادي والقوة والعنف –وإنما هي تعني الحق في فرض الطاعة باسم القيم والمبدأ المشترك من قبل الخاضعين له». ويظهر دور النص القرآني في ذلك كله، على أنّه أساس الإلهي السائد لتلك السلطة في بعدها الديني والذي تلجأ إليه المؤسسة الدينية لفرض وجودها، لتبريره انطلاقا من شرعنة خطابها أو أفعالها[67].

فالمظهر الاجتماعي للدين يتجسد في شكل مؤسسات مختلفة ومتعددة ومتنوعة الأدوار والوظائف والأهداف، وبعبارة أخرى فالوجود الاجتماعي للدين يكون في شكل مؤسسة وهنا نكون في صلب المداخلة المعنونة "بالمؤسسة الدينية المفهوم والأشكال"، وقبل التطرق لمفهوم وأشكال المؤسسة الدينية سنشير إشارة قصيرة إلى تاريخ ظهور وبروز هذا النوع من المؤسسة، في الحقيقة إن المؤسسات الدينية لم يعرفها الإنسان كما عرف ظاهرة الدين منذ أن خرج إلى الوجود، بل عرفها بعد فترة طويلة من الزمن عبر مراحل تاريخية، أي أن مأسسة الدين ليست قديمة قدم الدين ذاته، فقد أكدت نتائج التنقيب الأركيولوجي في مواقع أو فترة العصر

الحجري أن المجتمعات الإنسانية في ذلك الوقت عاشت وفق معتقداتها ومارست طقوسها وقصت أو روت أساطيرها دون مؤسسة دينية تشرف وتوجه وتجعل من نفسها السلطة المرجعية العليا داخل المجتمع، فبالرغم من وجود أفراد متميزون في فترة العصر الحجري كانوا يقومون بالإشراف على الطقوس الدينية والتوسط بين العالم الدنيوي والعالم الديني القدسي، إلا أن هؤلاء الأفراد لم يتخذوا صفة الكهان الموسومين بالمعنى المعروف اليوم، ولم يتمتعوا بسلطة مطلقة على الحياة الدينية لأفراد المجتمع، وهذا ما يشير إلى أن وجود الكهنة مرتبط بوجود المؤسسة الدينية في حد ذاتها، وقد عرفت المجتمعات ظاهرة المؤسسة الدينية مع ظهور المجتمعات الزراعية، حيث ظهرت بشكلها البسيط أي عبارة عن كهوف وبيوت وأكواخ كأماكن للعبادة، ثم تطورت وأخذت أشكالا وأنواعا متعددة ومعقدة تمثلت في المعابد والمساجد والكنائس والأحزاب الدينية...الخ.

إذن ظهور المؤسسة الدينية في شكلها الحديث مرتبط بحضارة المدينة، وبهذا فإن انتشار هذه المؤسسات الدينية وتوسع نطاقها داخل المجتمع يكون دائما بشكل متدرج لا دفعة واحدة، فالظروف الاجتماعية والمعيشية للإنسان المتدين هي التي تخلق له طرقا لإيجاد أو ابتكار مؤسسات دينية تتأقلم مع الوضع الذي يعيش فيه، وبعبارة أخرى، فإن تطور وتوسع وتزايد المؤسسات الدينية يتزامن مع تطورات التاريخ بحد ذاته[68].

المسجد لغة: هو "مفعل بالكسر اسم لمكان السجود، وبالفتح اسم للمصدر، قال أبو زكريا الفراء: كل ما كان على فعل يفعل كدخل يدخل كالمفعل منه بالفتح اسما كان أو مصدرا،

ولا يقع فيه الفرق. مثل دخل مدخلا. ومن الأسماء ما ألزموها كسر العين، منها: وغيرها، فجعلوا الكسر علامة للاسم، وربما فتحه بعض العرب، وقد روى: المسجد والمسجد والمطلع والمطلع، قال: والفتح فيه كله جائز، وإن لم نسمعه، قال في الصحاح: والمسجد بالفتح: جبهة الرجل حيث يصيبه السجود، ويقال: مسيد بفتح الميم حكاه غير واحد"[69].

المسجد شرعا: يعرف القحطاني المسجد بقوله: "المسجد معروف لدى المسلمين بأنه البيت الذي يؤدي فيه المسلمون صلواتهم اليومية، والحق أن تعريف القحطاني للمسجد بأنه بيت غير مانع، لإمكانية ما ليس مسجدا فيه، والصواب هو تعريف المسجد بأنه كل ما أعد ليقيم فيه المسلمون صلواتهم جماعة، وقد يطلق على ما هو أعم منها فيدخل فيه ما يتخذه الإنسان في بيته ليصلي النافلة أو ليصلي فيه الفريضة عند وجود مانع شرعي يمنعه من أدائها جماعة في المسجد الذي يقيم الناس فيه الجماعة.

والمسجد عبر التاريخ الإسلامي لم يكن مكانا للعبادة فحسب، بل كان مركزا للعلم والثقافة والتربية تعقد فيه حلقات الدرس، ويتخرج فيه طلاب العلم، فكل موضع يتعبد فيه فهو مسجد"[70].

لعب المسجد، كمؤسسة، دورا مركزيا في الحياة الثقافية والاجتماعية، كان المسجد بمثابة نقطة محورية لجميع الأنشطة القائمة على الأهمية التي أعطاها لها النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) في حياته وحياة أصحابه بعد ذلك، يرتبط المسجد ارتباطا مباشرا بالنظرة العالمية للإسلام، على هذا النحو، ينظر إليه على أنه أسلوب حياة، لأن الإسلام يشتمل على طريق كامل وشامل من الحياة، فإن المسجد بنشاطاته الإيجابية والبناءة، يقع في قلب تواصل اجتماعي، يخدم المسجد دور روحي، تربوي، اجتماعي[71].

فالمؤسسات الدينية تسعى جاهدة إلى ترسيخ القيم الروحية الدينية الإسلامية التي لم تتغير أصولها منذ آلاف السنين برغم تقدم العلوم والصناعات وتغير العادات والحاجات والأحوال وتبدل النظم القانونية المتعلقة بها جميعا، إلا أن القيم الثانية التي بها دين لا تجدها تتعارض مع العقل أو تجافيه، شريطة أن يتخلى العقل عن أهوائه وغروره.

فالمؤسسات الدينية كانت ولا تزال تعرف حركات دينية لا تخضع لذوي المصالح، فقد تحررت الملكات والمواهب الإنسانية الخالصة، لأن الدين دين الإنسانية جميعا.

ويعتبر "المسجد من بين الأكثر المؤسسات العلمية والتعليمية شأنا عند المسلمين، والحديث عن المساجد... لم تكن أماكن لإقامة الشعائر الدينية فحسب، ولكنها كانت بيوت العلم أيضا، ولأهمية المساجد في نشر الثقافة الإسلامية وجعلها مراكز علمية يتخرج منها العلماء في شتى العلوم، يعتبر المسجد المدرسة الأولى التي تعتني بالإنسان وتنمي فيه روح الشجاعة والإقدام، كما تربي فيه من القيم والخصال الحميدة، وتقوي الصدق بين الأفراد"[72].

وبما أن المسجد يعد إحدى مؤسسات المجتمع التي يؤدي إلى زيادة ثقافة المجتمع واستمرار وجودها، وأنها عاملا مهما في تغيير المجتمع وتطويره، فهو كبناء اجتماعي يعد وسطا ثقافيا قائما على فلسفة المجتمع، قادرا على التوافق والاندماج بين مكونات أفراد المجتمع، الواحد ويعمل في إطار نظم المجتمع ويستمر تأثيره على المجتمع، للقيام بوظائف الإدارة الاجتماعية بهدف تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أنشئ من أجلها[73].

يشير مصطلح المسجد عادة إلى مكان عبادة للمسلمين، يعتبر المسجد مكانًا لأداء الصلاة، يشير المسجد إلى مبنى معين حيث يؤدي المسلمون صلاتهم اليومية، وصلاة الجماعة[74].

تلعب مؤسسة المسجد أيضًا دورًا مهمًا في الحياة الاجتماعية، لا أحد يستطيع إنكار حقيقة أنواع مختلفة من المؤسسات الاجتماعية مثل التأثير المحلي والاقتصادي والسياسي على المؤسسات الدينية، لكن من الصحيح أيضًا أن أغلبية الناس الذين ينتمون إلى طبقات مختلفة من المجتمع، تجمع أن الدين من بين المؤسسات لأداء الصلاة والعبادة، فهو يساعد على السيطرة على المجتمع، كما يساعد على تشكيل شخصية الفرد، وبالتالي فهو يصوغ الحياة الاجتماعية، ويبرز الشعور بالقيمة الاجتماعية في ذهن الناس، وفي طاعة القوانين الاجتماعية وإظهار التعاطف مع مشاعر الآخرين، أو أداء الواجبات الاجتماعية بأمانة، يفرض الدين توحيد السلوك ويقوي التضامن في المجتمع، وبالتالي يعمل كأداة في استقرار النظام الاجتماعي[75]، يرى الكثير من الباحثين والدارسين أن البساطة التي تعرفها تشييد المساجد في غالب الأحيان، تعود إلى الأدوار المهمة التي يقوم بها، فإذا كانت هذه البساطة هو التزام بوحي السنة النبوية التي ترفض التنميق والتفاخر في البناء، والعمل على تبسيط الأمور خشية فتنة المسلم وإلهائه على أداء واجبه بخشوع وإيمان اجتماعي آخر يتمثل في التأثيرات التي يؤثر بها المسجد _ ككيان روحي ومادي _ في النواحي الدينية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمع... لأن المسجد لم يكن ليشيد كمبنى له مكانة، وإنما لمكانة عظمى هي في جوهر ما يُؤدى فيه من طاعات وعبادات، وما يجري فيه من معاملات، وما يقوم به من دور فعال في عمارة وتنمية المجتمع.

ولا شك أن من بين أدوار المسجد الاجتماعية، هي تقوية الوازع الديني لدى الفرد والمجتمع، والوازع الديني هنا هو الوازع الأخلاقي، لأننا نقصد بالوازع الديني كل القيّم الأخلاقية التي تُكرس أو تُغرس في النفس البشرية، والتي تُترجم وتتحول إلى سلوكات وممارسات يقوم بها المجتمع عن طريق التأثيرات الخارجية، أهمها على الإطلاق ما يقدم له من خطاب داخل المسجد.

فالحديث عن الوازع الديني، هو حديث عن الضبط الاجتماعي ودور المسجد في تقوية عوامل الضبط الاجتماعي حتى يتمكن المجتمع الإسلامي من الحفاظ على مقوماته، ومحاربة كل أشكال الانحراف التي يمكن أن يتعرض لها أفراد المجتمع، كون الإسلام نظام ضابط بكل ما يحتويه من عبادات ومعاملات، قيم ومبادئ، أخلاق وآداب، خاصة إذا زاد عليها ما يمنحها المسجد بقداسته، فالمسلم يلج المسجد وكله استعداد مادي وروحي من أجل استقبال الرسائل أو المحركات التي تجعل منه رجل صالح لنفسه وأسرته

ومجتمعه وفق المعايير الإسلامية، إن الإنسان الذي يتقدم أو يأتي أو يسير إلى المسجد لأداء الصلوات والاستماع إلى ما يقدم له من خطاب، يعرف تمام المعرفة أن لديه جملة من الأوامر يجب تنفيذها، كما لديه جملة من النواهي يجب عليه اجتنابها عن طواعية، بل بمحبة كبيرة يدرك من خلالها أنها تجلب له السعادة، وترفع له الدرجات في الحياة الدنيا والآخرة، فالأوامر والنواهي نوع من الضبط الاجتماعي[76].

أهمية المساجد ومركزيتها في المجتمع المغربي

يشكّل المسجد فضاء مقدّسا ومعياريا بالنسبة للمسلمين، لما يؤديه من وظائف حيوية في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، هندسيا يقع وسط الأحياء الحضرية وفي قلب مساكن الدوار أو المداشر القروية، فهو مركز حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، لذا تحاط به متاجر وحمامات تكون عائداتها لفائدته، ولأهميته الشديدة في حياة الناس، فإنهم يتضامنون في بنائه، بل كثيرا ما يبادرون بالمشاركة في جمع التبرعات والمساهمات، نلمس هذا الحرص في الأحياء الجديدة، تدشينا لبدايات يحوز فيه المقدس قدرا مهما، ونوعا من إعادة الأسلمة داخل هذه المنشآت الحديثة أيضا، هي فرصة لهؤلاء المبادرين لمضاعفة رصيدهم الديني والرمزي وسط الساكنة، لهذا يسعى الأفراد عادة للحصول على مساكن مجاورة له، يتعلق الأمر في النهاية بحرص قوي للالتفاف حول المسجد والاقتراب منه بوصفه مكانا مقدّسا ومباركا، المسجد قبلة يومية يقصدها الناس في أوقات محددة لأداء الصلوات الخمس المعروفة، وفضاء لتبادل الأفكار والأخبار وتعميق الروابط والمصالح الدنيوية، من هنا يتجه إلى توحيدهم، بجمعهم مكانيا في مواعيد يومية محددة، وبالرغم من أن طقس الصلاة في الإسلام قد يتم خارج المكان المخصص للعبادة كمحل البيع أو بالبيت أو غيره، فإنه بالمسجد يحظى بأهمية دينية كبرى خصوصا صلاة الجمعة، إذ تمثل فرصة للأفراد للإنصات للخطبة والإفادة من مواعظها وفرصة للأئمة والخطباء أيضا، للتواصل مع جمهورهم وممارسة سلطتهم الدينية والبلاغية والخطابية وحقن أفكارهم وتوجهاتهم في قوالب حماسية ملتهبة، أو الاكتفاء بترديد خطب باردة، مفارقة لحياة الناس وقضاياهم اليومية المباشرة، كما هو حال عدد من الخطباء التقليديين و"الفقهاء البلديين".

ظلت المساجد مسرحا لخطابات دينية متعددة، مفتوحة على أصناف من التوجيه والإرشاد والتلقين، وهو ما صنع اختلاف جمهورها أيضا، تبعا لطبيعة الخطب والخطباء الذين يعتلون منابرها، هل هي خطب احتجاجية، تعادي السلطة وتعترض على سياساتها؟ أم أنها مهادنة وبعيدة كلّية عن تناول الشأن السياسي؟

للمسجد أيضا أهمية سوسيولوجية وديموغرافية لا يمكن تجاوزها، ففيه يحتشد الناس وإليه يتوافد القاطنون من مختلف الأحياء المجاورة والبعيدة، وإليه أيضا يأتي المسافرون والزوار العابرون والباعة والتجار من مختلف المناطق، وتحت سقفه يجتمع المصلون من كافة الشرائح والمهن والمستويات المعرفية والانتماءات الحزبية والنقابية، وبرحابه يتبادلون الأحاديث والأفكار والأخبار، مؤسسين لعلاقات جديدة اقتصادية واجتماعية..، معمقين الروابط القائمة مثل الجوار أو الانتماء المهني أو الوظيفي... إلخ، ولئن كان المسجد يسمح عبر حلقات الذكر ودروس الوعظ، بتكوين مجموعات يوحدها الانتماء الفكري أو العمري مراهقين، شباب، شيوخ أو تنظمهم خلايا وأنوية لجماعات دعوية، فإنه أيضا يضمن شروط المواطنة الأساسية، لاسيما في صلاة الجمعة، حيث يقصده المصلون مجتمعين في صفوف متراصة، منصتين لخطب الإمام-الخطيب، ومباركين من خلال الدعاء لملك البلاد، سياساته الكبرى، ومجددين له البيعة والارتباط بسلطاته الدينية والدنيوية.

في مستوى آخر، نجد أن المساجد ومناراتها العالية، ظلت رموزا سامقة تؤشر على الهوية الدينية والإسلامية، لاسيما خارج المغرب أو بديار المهجر، إذ تستحيل إلى علامات تؤشّر على النجاح الذي يحققه الدين الإسلامي كل يوم بانتشار رقعته خارج الديار

الإسلامية، وحتى بداخل البلاد، فإن الأفراد يتفاخرون بها، سواء بالمدن وأحيائها أو بالمداشر والدواوير القروية، فبالوسط القروي مثلا نجد أنفسنا أمام "الجامع" من حيث هو مؤسسة جماعية مشتركة بين أهل الدوار، وجزء من بنياته الأساسية، لكنه يتجاوز شؤون العبادة مادام فضاء يحتضن إضافة إلى الصلاة، وظائف كثيرة كتعليم الأطفال وغسل الموتى وتخزين المياه المنزلية الصالحة للشرب في الشهور الجافة، وإيواء الغرباء وضيوف الطريق، أو لعقد اجتماعات الساكنة، فهو يتمتع بقداسة خاصة، تنطلق منه معظم الأنشطة القروية اليومية، ففيه يجتمع أفراد "الجماعة" لتدارس قضاياهم، وداخله تتعمق علاقاتهم وتتقوّى صلتهم بالفقيه المسؤول عن "الجامع"، وأمام غياب مؤسسات قوية وفاعلة، يصبح الإطار المؤسسي الوحيد لاحتكار كل الوظائف الدينية والدنيوية المتصلة بحياتهم اليومية، حيث يغيب تدخل الدولة وتغيب مؤسساتها التعليمية والصحية وغيرها، مثلما أنه الحصن الذي يحتمي به القرويون والمعلمة التي تجسد هويتهم وانتماءهم الديني في بعدها المحلي، من هنا يصبح موضع مراقبة واهتمام الجميع، فبالإضافة إلى "الفقيه" و "مقدم الجامع" بإمكان كل فرد من "الجماعة" أن يبدي رأيه بصدد هذه المؤسسة الجماعية التي يعدها القرويون جزءا لا يتجزأ من حياتهم اليومية، وملكياتهم الخاصة والمشتركة، بل إنهم حينما يتحملون عبء تمويلها والأقساط المادية "للشرط"، ينطلقون من اقتناع ثقافي تعتبر هذا السلوك عبادة في حدّ ذاتها[77]. كما أن الدين عادةً بأنه منظمة اجتماعية تقوم على مجموعة من المشتركين في المعتقدات والممارسات الفردية التي تتبناها عموما مجموعة من الناس، وأن هؤلاء الأفراد الذين يختارون النشاطات الدينية، حيث تتوافق مع معايير الحياة الاجتماعية المقبولة[78].

خاتمة

يتبين لنا أن الدين له دور في الضبط الاجتماعي، وأنه من الأنساق الفاعلة في البناء الاجتماعي، وعملية الضبط الاجتماعي والمؤثرة فيهما، فهو من الضوابط المهمة التي تحكم الإنسان ودفعه للتوافق مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما يعد من الحقائق الاجتماعية التي يتمسك بها الإنسان، ويعد عامل من العوامل التي تؤدي إلى تماسك الأفراد وتقوية الأواصر فيما بينهم، وذلك من خلال التكافل الذي يحدث بينهم.

إن الدين ضرورة ملحة في ضبط الأفراد من داخل المجتمع، كونه الأداة التي تنظم المجتمع وفق معايير وقواعد التي من خلالها يتشبث بها الأفراد، من أجل أن يحافظوا على تمسكهم بالدين، وهو ركن أساسي في المجتمع، وبذلك يظل النسق الديني فاعلا في البناء الاجتماعي، وله دور فعال ومؤثر في عملية الضبط الاجتماعي، وأنه له دور في توجيه سلوكيات الأفراد داخل المجتمع، ويساهم في بناء وتماسك المجتمع.

الهوامش:

[1] – فلاح جابر جاسم الغرابي، **الدين وآليات الضبط الاجتماعي دراسة تحليلية في دور الدين في الضبط الاجتماعي والبناء الاجتماعي، مجلة أوروك، العدد الثاني، المجلد العاشر،2017، ص ص 417– 418** .

[2] – جيل فيريول، ت، أنسام محمد الأسعد، **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د ط، 2011، ص، 151.

[3] – صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، د س، ص، 99.

[4] – بوعبدلي نور الدين، **عولمة القيم وأثرها على أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية –دراسة ميدانية بولايتي الجلفة والاغواط**، في علم الاجتماع التربوي L.M.D أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، –كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة زيان عاشور – الجلفة، السنة الجامعية 2018/2017، ص، 28.

[5] – مصلح الصالح: **الشامل، قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنجليزي عربي**، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1999، ص ص 121- 122.

[6]– Flavia Ruani, **Les controverses religieuses en syriaque**, études s yriaques 13, pp 2 - 3.

[7] – عبد الهادي نبيل، **علم الاجتماع التربية**، دار اليازوري العلمية، الأردن، د ط، 2007، ص، 129.

[8] – deflen Mathieu, **deviation and social control**, **university of south Caroline**, 194, publications, pp 2 - 3.

[9] – mourice cusson, (1983), **le contrôle social du crime**, collection sociologie, pur, pp 21-22.

[10] – الفقيه عبد العاطي، **الضبط الاجتماعي: الآليات والطرق والوسائل الرسمية وغير الرسمية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، د.م، د.س، ص، 37.

[11] – الجوهري عبد القادر وآخرون، **مدخل لدراسة المجتمع**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، د.ط، 1980، ص، 371.

[12] – عبد الرحمان بن محمد بن خلدون الحضرمي، **مقدمة ابن خلدون**، د م، د ط، د س، ص، 30.

[13] – سليم، سلوى علي، **الإسلام والضبط الاجتماعي**، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1985، ص، 24.

[14] – martin Innes، (2003) ,**Understanding Social Control**: **Crime and Social Order in Late Modernity**، **deviance**, **crime**, social order UK, McGraw-Hill Education, p,4

[15]– طارق الصادق عبد السلام، **الضبط الاجتماعي بين النموذج العلماني والنموذج الإسلامي**، مجلة الجزيرة– تفكُّر – مجلد، (1) (2)، العدد (2)، 1999،2000، ص ص5-6.

[16] – عبد المجيد سيد أحمد منصور، **دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، د ط، 1987، ص، 22.

[17] – عباسي يزيد، **مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة جيجل " القطب الجامعي تاسوست"جيجل"**، مرجع سابق، ص، 7.

[18] – سليم سلوى، **الإسلام والضبط الاجتماعي دراسة ميدانية**، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر كلية الدراسات الإنسانية، 1985.

[19] – محمد بن عبد الله الزامل، **الدين والضبط الاجتماعي**، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، قسم **التربية**، السنة الجامعية، 2004/2003.

[20] – معن خليل معن، **الضبط الاجتماعي**، د م، د ط، 2006، ص ص 24-25.

[21] – عماد محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص، 418.

[22] – نور الدين بوعبدلي، **عولمة القيم وأثرها على أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية –دراسة ميدانية بولايتي الجلفة والاغواط**، مرجع سابق، ص ص 191-192.

[23] – خواجة عبد العزيز، **الضبط الاجتماعي ومعوقاته في المجتمعات التقليدية نظام العزابة بوادي مزاب (الجزائر) أنموذجا – دراسة سوسيو–أنثروبولوجية–**، مكتبة الكتاب العربي–بني يزقن غرداية/الجزائر، د ط، 2017، ص ص 14 – 15.

[24] – معن خليل العمر، **الضبط الاجتماعي**، مرجع سابق، ص ص 27 – 28.

[25] – الفنجري أحمد محمد، **الضبط الاجتماعي وتحقيق توازن المجتمع**، الحوار المتمدن، العدد 4450، 2014، ص ص 1-2.

[26] – مصباح جلاب، **تغير معايير الضبط الاجتماعي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات المقيمات من وجهة نظر الطلبة والطالبات (دراسة ميدانية بجامعات–المسيلة–عنابة)**، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، العدد (00)، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، يونيو، 2016، ص ص 28- 29.

[27] – ريما آل عيدان، وآخرون، **أثر مواقع التواصل الاجتماعي على عملية الضبط الاجتماعي**، مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، الرياض، الطبعة الأولى، د س، ص، 47

[28] – حسام الدين محمود فياض، **الضبط الاجتماعي، (تعريفه، أهميته، أنواعه، آلياته، نظرياته)، دراسة سوسيولوجية – تحليلية**، مكتبة نحو علم اجتماع تنويري، الطبعة الأولى، 2018، ص، 25.

[29] - Charles Horton Cooley,(2002), **Concept of the Looking Glass Self**, **Nathan Rousseau**, Self, Symbols & Society, Rowman & Littlefield, p,1.

[30] – ريما آل عيدان، وآخرون، **أثر مواقع التواصل الاجتماعي على عملية الضبط الاجتماعي**، مرجع سابق، ص ص 52-53.

[31] – طارق الصادق عبد السلام، **الضبط الاجتماعي في الإسلام**، د م، 2009، ص ص 60-61.

[32] – صالح سمير نصار الدليمي، **القيم الدينية والضبط الاجتماعي دراسة نظرية تحليلية في مجال (علم الاجتماع الديني)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول،2013، ص ص 441- 442.

[33] – حسن عالي، **الضبط الاجتماعي –مفاهيم وأبعاد**، د ع، 2009، ص، 5.

[34] – إبراهيم أبوا لغار، **علم الاجتماعي القانوني والضبط الاجتماعي**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1984، ص، 135.

[35] - Benjamin Cornwell, **Edward** O. Laumann, IF PARSONS HAD PAJEK: **THE RELEVANCE OF MIDCENTURY STRUCTURAL-FUNCTIONALISM TO** DYNAMIC **NETWORK ANALYSIS**, p, 5.

[36] – محمد عبد الكريم الحوراني، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع**، دار مجدلاوي، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 109-110.

[37] – غربي محمد، قلواز إبراهيم، **النظرية البنائية الوظيفية: نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية**، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة الأغواط، المجلد الأول، العدد الثالث، 2019، ص، 178.

[38] – عبد الباسط عبد المعطي، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د ط، 1998، ص، 103.

[39] – إيان كريب، ت، محمد حسين غلوم، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، د ط، 1999، ص، 65.

[40]– Nkeonye Otakpor,(1985),**THE SOCIAL ACTION FRAME OF REFERENCE: AN HISTORICAL MAP AND ANALYSIS**, Philosophica 36,1985 p,135.

[41] – ADRIAN NETEDU,(2010), **TALCOTT PARSONS**, **THE THEORY OF SOCIAL ACTION AND THE THEORY OF RATIONAL CHOICE**, Department of Sociology and Social Work, University,A. I. Cuza" Iaşi, P,67

[42]– **TALCOTT PARSONS** (**1902–1979**), Khejuri College Subrata Chatterjee, P.O- Baratala, Purba Medinipur West Bengal, India, pp 2-3.

[43] – F. L. DuMAGAT, PARSONS' "**THEORY OF ACTION" AND"STRUCTURAL FUNCTIONAL" APPROACH TO** SOCIAL **SCIENCE**: A CRITIQUE, p,30.

[44] – إيان كريب، ت، محمد حسين غلوم، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، مرجع سابق، ص، 63.

[45] – طارق الصادق عبد السلام، **الضبط الاجتماعي في الإسلام**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، د ط، 2009، ص ص 46-48.

[46] – Peggy Chekroun, (2008), **Article Social Control Behavior**: **The Effects of Social Situations and Personal Implication on Informal Social Sanctions**, University of Paris Ouest, France, p, 4.

Consulte le 14 avril 2020 https://www.researchgate.net/publication/230061731

[47]– Guy Rocher, (1988), **Talcott Parsons et la** sociologie **américaine**, Les Presses universitaires de France, Collection SUP le sociologue, no 29, Paris Pp 36-37.

[48] – حسام الدين محمود فياض، **الضبط الاجتماعي (تعريفه، أهميته، أنواعه، آلياته، نظرياته) دراسة سوسيولوجية – تحليلية**، د م، الطبعة الأولى، 2018، ص ص 6-7-8.

[49] – مساعد بن سعيد آل بخات، **دور المدرسة الثانوية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طلابها في ضوء الخبرات العالمية "تصور مقترح"**، رسالة دكتوراه الفلسفة في التربية (تخصص أصول التربية)، عمادة الدراسات العليا قسم السياسات التربوية، جامعة الملك سعود، السنة الجامعية 2017/2016، ص ص 47- 48.

[50] – نبيل رحال، **الضبط الاجتماعي، ودوره في مكافحة الجريمة والانحراف**، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد11، 2019، ص ص 332-333.

[51] – مساعد بن سعيد آل بخات، **دور المدرسة الثانوية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طلابها في ضوء الخبرات العالمية "تصور مقترح"**، مرجع سابق، ص ص 46-47.

[52] – نور الدين بوعبدلي، **عولمة القيم وأثرها على أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية –دراسة ميدانية بولايتي الجلفة و الأغواط**، مرجع سابق، ص ص 198-199.

[53] – عبد العزيز بشير مقس، **أثر الضبط الاجتماعي على البناء المجتمعي**، مجلة الإعلام والفنون، كلية الآداب الجميل جامعة صبراتة، العدد الثالث، 2020، ص،393.

[54] – عبد العزيز بشير مقس، **أثر الضبط الاجتماعي على البناء المجتمعي**، مرجع سابق، ص ص 395-396.

[55] – معن خليل العمر، **الضبط الاجتماعي**، مرجع سابق، 2006، ص، 12.

[56] – حسن عالي، **الضبط الاجتماعي –مفاهيم وأبعاد**، مرجع سابق، ص ص 3-4.

[57] – معن خليل العمر، **الضبط الاجتماعي**، مرجع سابق، ص، 7.

[58] – رحال نبيل، **الضبط الاجتماعي ودوره في مكافحة الجريمة والانحراف**، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 11، 2019، ص ص 324- 325.

[59] – مهدي محمد القصاص، **علم الاجتماع الديني**، د م، د ط، 2008، ص ص 29-30.

[60]– بركراك حسن، **ديناميات التدين النسائي دراسة في تحولات قيم الممارسات الدينية حالة مدينة شفشاون**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، السنة الجامعية، 2020 / 2019 ، ص ص 48- 49.

[61] – بشارة عزمي، **الدين والعلمانية في سياق تاريخي الجزء الأول**، مرجع سابق، ص 392.

[62] – الزامل محمد بن عبد الله، **الدين والضبط الاجتماعي**، مرجع سابق، ص ص 7- 8.

[63]- Etim E . Okon, PhD, **RELIGION AS INSRUMENT OF SOCIALIAZATION AND SOCIAL CONTROL**, European Scientific Journal November edition vol. 8, No.26 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857- 7431, Department of Religious & cultural Studies, University of Calabar, Nigeria, PP 139-141.

[64] - Charles A. Ellwood, (1918) , **Religion and Social Control**, The Scientific Monthly , Oct., Vol. 7, No. 4, Published by: American Association for the Advancement of Science, P, 340. Stable URL: https://www.jstor.org/stable/7045 (Consulte le 28 novembre 2020).

[65] - Maurice CUSSON, (1983), **Le contrôle social du** crime, Les Presses universitaires de France, Collection So-ciologies, Paris, p ,21.

[66] – عماد نبق، الزهراء نبق، **دور المؤسسة الدينية كأداة ضبط اجتماعي**، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2، جامعة الجزائر 2، العدد 4، 2020، ص، 147.

[67] – فيصل شلوف، **المؤسسة الدينية بين سلطتي الديني والسياسي: بحث في تشكل مؤسسة التشريع في الإسلام**، قسم الدراسات الدينية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، د ع، 2016، ص ص 4-5.

[68] – لغرس سهيلة، **المؤسسة الدينية، المفهوم والأشكال**، العدد الثاني، جامعة معسكر، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، 2102، ص ص 215-216.

[69] – صالح بن ناصر الخزيم، **وظيفة المسجد في المجتمع**، د م، د ط، د س، ص، 3.

[70] – نور الله كورت وآخرون، **المسجد بوصفه مركزا للتربية الروحية**، جامعة بنجول الإلهيات كلية درجيسي ماليزيا، د ط، 2014، ص، 22.

[71] - zakaryya Mohamed abdel-hady,(2010), **the masjid**, yesterday **and today**, **The Center for International and Regional Studies**, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, no.2, pp 5-6.

[72] – أحمد أسامة، **قراءة تحليلية سوسيولوجية لدور المؤسسات الدينية في الحفاظ على الموروث الثقافي**، مجلة الفكر المتوسطي، جامعة لونيسي علي البليدة2، العدد الثالث عشر، 2018، ص، 195.

[73] – حمدان رمضان محمد، **دور المسجد في تحقيق الاندماج السياسي في المجتمع العراقي المعاصر – دراسة تحليلية من منظور اجتماعي–**، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد السابع، العدد الثالث عشر، 2013، ص ص 15-16.

[74]- Sulaiman, Maliah,(2007), **THE INTERNAL CONTROL PROCEDURES OF MOSQUES IN MALAYSIA**, Revista Universo Contábil, vol. 3, núm. 2, mayo-agosto, Universidade Regional de Blumenau Brasil, pp 104-105. / Available in: http://www.redalyc.org/articulo.oa?id=117015190008. (Consulte le 19 novembre 2022)

[75]- Shanjendu Nath, (2015), **Religion and Its Role in** Society, IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)Volume 20, Issue 11, Ver. IV, e-ISSN: 2279-0837, p-ISSN: 2279-0845,pp 83-84./ www.iosrjournals.org. (Consulte le 11 decembre 2021).

[76] – بن حليمة محمد، **دور المؤسسات الدينية في تأطير السلوك الاجتماعي «مؤسسة المسجد أنموذجا»**، د.ع، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، ص، 4.

[77] عبد الهادي أعراب، **المساجد بين رهانات الدعوة والتحكّم الديني بالمغرب**، د.ع، قسم : الدراسات الدينية، 2017، الرابط الإلكتروني: تاريخ الزيارة /2021/1/13
https://www.mominoun.com/articles/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%AC%D8%AF-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9الا%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-5389#

[78] - gilat levy and ronny razin, (2007), **a theory of religious organizations**,